في إطار اهتمامه بتفعيل مؤسسات القضاء:

وزير العدل يتفقد مجمع المحاكم ومؤسسات الإصلاح والتأهيل بمصراته

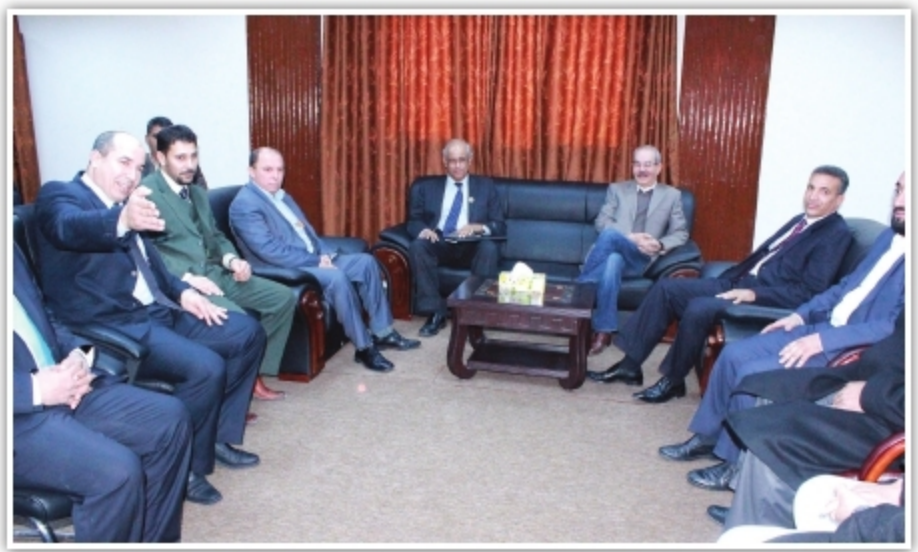

حرّره/ طارق إبراهيم الكيلاني
تصوير/ حسين براق

قام السيد وزير العدل صلاح المرغني خلال الفترة الماضية بزيارة إلى مدينة مصراتة للوقوف على طبيعة عمل مؤسسات الإصلاح والتأهيل بها ومعرفة احتياجاتها والوضع الراهن للسجون والموقوفين فيها، حيث جاءت هذه الزيارة انطلاقاً من خطة وزارة العدل .

جاءت أولى وقفات الوزير صحبة السيد نوري عبد العاطي مدير إدارة العلاقات والتعاون الدولي بمجمع المحاكم مصراته وكان في مقدمة مستقبليه السيد كامل أبو دبوس رئيس محكمة استئناف مصراتة والسيد محمد العلاقي وزير العدل سابقاً أثناء حضوره مؤتمر المحامين المنعقد بمصراتة ورئيس المجلس المحلي مصراتة ووكيل النقابة العامة للمحامين، حيث عقد اجتماع بحضور إدارة القضايا وإدارة المحاماة الشعبية والتسجيل العقاري والخبرة القضائية وعدد من المسؤولين بقطاع العدل.

وقد تحدث وزير العدل مؤكداً على أن السلطة القضائية لها دور أساسي ومحوري في المرحلة الانتقالية خصوصاً أننا مقبلون على كتابة الدستور والاستفتاء واستحقاقات أخرى.

كما أشاد بدور مصراتة في توحيد ليبيا وينتظرها دور كبير لنقل ليبيا إلى دولة القانون نظراً للتحديات الكبيرة التي تنتظرها بأعداد قضايا الموقوفين بها سيشكل عبئاً كبيراً على المدينة وأجهزتها منوهاً إلى وجود خطة وتصور لدعم النيابة العامة خصوصاً أن ميزانية 2013 تم تجهيزها وإحالتها إلى خطة التحول والمشاريع والتجهيزات للمرحلة القادمة.. كذلك أشار إلى صدور قرار إنشاء مشروع لوزارة العدل وإعطائه جميع التخصصات الإدارية والمالية باستثناء ما يختص به الوزير وسيعين مدير لكل فرع على مستوى محاكم الاستئناف وهذه الخطوة ستؤدي إلى السرعة في العمل وإنهاء المركزية.

من جهة أخرى قام رئيس محكمة استئناف مصراتة أثناء الاجتماع بتقديم الشكر لزيارة الوزير لهذا المرفق متطرقاً إلى جملة من المصاعب والعراقيل بمحكمة استئناف مصراتة ابتداء من المحاكم الابتدائية مروراً إلى النيابة العامة وإدارة القضايا والمحامي العام والمحاماة الشعبية من نقص في الكوادر البشرية والمادية التي تحول دون متابعة قضايا الموقوفين بسبب العدد الكبير الموجود بالسجون.

قام بعدها رئيس المجلس المحلي مصراتة ووكيل النقابة العامة للمحامين بتقديم شروح تمثلت بتكاثف الجهود للوصول إلى دولة القانون وحرية الإنسان.

توجه بعدها وزير العدل إلى إدارة فرع إدارة الشرطة العسكرية بمصراتة و(السجن العسكري) حيث اجتمع برئيس المحكمة العسكرية ورئيس الشرطة العسكرية ومدير جهاز الشرطة القضائية فرع مصراتة تناول الاجتماع عدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

أكد من جهته السيد وزير العدل أن دولة القانون هي الهدف الأساسي لكفاح الشعب الليبي وثورته ضد الطغيان وإزالة بقايا نظام الطاغية والآن جاء دور الجهاد الأكبر بعد انتهاء الجهاد الأصغر وهو جهاد النفس وإقامة الدولة التي تثبت بأن الدولة الليبية على حق وأن الذين قاموا بها يعنون ما يقولون ولا يهدفون إلى إقامة نظام آخر يوصف بأنه نظام غير قانوني مؤكداً بأن العدالة وحقوق الإنسان لا يعني الإفلات من العقاب ولكن تعني سلسلة من الإجراءات والضمانات التي تحقق العدالة بحيث ينصف الضحية والمجرم لا يفلت من العقاب.

إضافة إلى الضمانات القانونية والالتزام بها أمام الله.

كما أكد على دور القوات المسلحة في لمرحلة القادمة بحماية الدستور المتضمن على حقوق الإنسان والبلد.

وفي نهاية الاجتماع قام بجولة داخل السجن توجه بعدها لزيارة مؤسسات الإصلاح والتأهيل التابعة لجهاز الشرطة القضائية فرع مصراتة ابتداء من سجن طمينة ومصراتة المحلي ونور الهدى وسجن الوحدة واللجنة الأمنية العليا بمصراتة .

وفي اليوم الثاني قام بزيارة سجن الدافنية صحبة الثوار.. وقام المسؤولون عليها بتوضيح ما يلزم للسيد الوزير ما يتعلق بوضع السجناء والعراقيل والاحتياجات للمرحلة القادمة.

وفي نهاية هذه الجولة التفقدية حرص وزير العدل على تأكيد اهتمام وزارة العدل على تنفيذ خطة الوزارة لتفعيل مؤسسات القضاء واحترام حقوق الإنسان وتحقيق مبدأ استقلال القضاء ونزاهته.

ورشة عمل حول دور القضاء في الانتخابات وفض النزاعات الانتخابية

كتب : طارق الكيلاني

برعاية المعهد العالي للقضاء والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (أيفيس) أقيمت في اليومين الماضيين ورشة عمل بصالة فندق الودان حول دور القضاء في الانتخابات وفض النزاعات الانتخابية تحت عنوان (خبرة عالمية.. حلول محلية.. ديمقراطية مستدامة).. تهدف الورشة لتدريب أعضاء الهيئات القضائية قضاة المحاكم الجزئية والابتدائية على فصل النزاعات الانتخابية والأطر القانونية لتسوية النزاعات الانتخابية وكيفية معالجة الشكاوى الانتخابية والجزاءات والعقوبات..

ويأتي تنظيم هذه الورشة ضمن خطة المعهد العالي للقضاء في إعداد الورش التدريبية للكوادر وسبق أن تم تدريب أكثر من 250 قاضياً للنظر في الطعون الانتخابية وباشراف وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، وكذلك ضمن الاستعداد للانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية وفض النزاعات الانتخابية للفصل فيها.

تحت قبة البرلمان القضاء الليبي يُهان

■ **المستشار / عامر التركي**

رغم نجاح العملية الانتخابية للمؤتمر الوطني العام وشهادة كل العالم بذلك، إلا أنه يبدو أن بعض الأعضاء لم يخرجوا من رحم الديمقرطية الحقيقية، والعملية الانتخابية النزيهة، ومن ثم فقد جاءونا بعقلية غير مسؤولة ولا تقيم وزناً لمؤسسات الدولة وسلطاتها وحدود كل سلطة تجاه الأخرى، إذ بدأنا نسمع في الآونة الأخيرة تصريحات نارية تصدر من هذا وذاك ومن هنا وهناك ضد الجهاز القضائي الذي نتشرف بالانتساب إليه والعمل فيه وإن آخر ما كان من هجمات شرسة وسمعناه من تصريحات ضد هذا الجهاز فقد صدر عن عضو المؤتمر الوطني العام السيد سليمان زوبية وكان ذلك بتاريخ 5/12/2012 عندما جمعتني الصدفة بزميلين آخرين تحت قبة البرلمان للقاء به وما أن علم بصفتينا حتى ثار كالبركان ونتفض بحالة هستيرية لا يمكن وصفها إلا بحالة مرضية عافانا الله والجميع منها وصار يصب جام غضبه على الجهاز القضائي واصفاً إياه بالجهاز الفاسد وفساد أعضائه الذين حسب وصفه يتقاضون الرشوة ويعدّونها داخل سرايا المحاكم والنيابات، وانه ايضا جهاز عقيم لم يقدم للبلاد والعباد شيئًا وختم هجومه بقوله انصحكم بالتزام بيوتكم والبقاء فيها الى حتى اشعار آخر ...! ومتى استعبدتهم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم احراراً، وحيث أنه لما كانت هذه التصريحات غير المسؤولة والصادرة من مسؤول هو عضو في برلمان يُشرع القوانين واللوائح فانها بكل تأكيد تنعكس سلباً على سلطة مهمة في الدولة وهي السلطة التشريعية وتعتبر اعتداءً صارخاً على سلطة أهم وهي السلطة القضائية التي هي العمود الفقري لدولة القانون التي ننشدها لذلك رأينا من الواجب التصحيح والترشيد حتى لا يُفسد العطار ما اصلح الدهر.. في الختام نسأل الله السلامة لمؤتمر هكذا أعضاؤه مع خالص تقديري واحترامي للمؤتمر بأعضائه المائة والتسعة والتسعين ... والله المستعان.

إعلان

تعتزم وزارة العدل إجراء مسابقة بشأن تصميم معماري لتكملة مجمع المحاكم والنيابات بشارع السيدي طرابلس (بموقع إدارة الاستخبارات سابقاً).. فعلى الراغبين من المهندسين المعماريين تقديم تصاميمهم لوزارة العدل وذلك بمقرها الكائن بطريق الفلاح (إدارة الشؤون الإدارية والمالية) علما بأنها ستمنح مكافأة تقديرية ومعنوية إضافة إلى مكافأة مالية قدرها عشرة آلاف دينار للفائز الأول وسيكون آخر موعد لقبول التصاميم يوم الثلاثاء الموافق 2013/4/30م..

وزارة العدل

wondershare™

نيابة الكفرة الجزئية ذات اختصاص واسع وكبير من حيث الرقعة الجغرافية والاختصاص الذي يبدأ من مشروع السرير وهو يبعد عن الكفرة حوالي الـ400 كيلو متر إلى حدود ليبيا مع تشاد والسودان ومصر .. ويقع ضمن اختصاص نيابة الكفرة الجزئية مركزا شرطة : مركز المرور الوطني ومركز الكفرة للأمن الوطني.. ومركز الأمن الوطني تازربو وقسما مرور، وهما قسم البحث الجنائي، وإدارة الجوازات، وقسم الحرس البلدي ، ومكتب الهجرة غيرالشرعية في منطقة الكفرة..

■ حوار : ابتسام الجحاوي

حوار مع رئيس نيابة الكفرة الجزئية:

ماشاء الله عبدالله بدر .. مدير نيابة الكفرة الجزئية ..

مدير نيابة الكفرة الجزئية، يستقبلنا في مكتبه الملىء - كعادة جل أعضاء الهيئات القضائية دائماً المنهمكين في أعمالهم- بالملفات والأوراق، وكتب قوانين وتشريعات.

❖ أستاذ ماشاء الله .. ما هو الدور الذي تقوم به نيابة الكفرة الجزئية بعد أحداث الكفرة الأخيرة ..؟

فعّل العمل في نيابة الكفرة بشكل تام في شهر أغسطس 2011 وتم تفعيل السجن (السجن المحلي) مؤسسة الإصلاح والتأهيل الكفرة وبدأ في استيعاب النزلاء في 2011/9/19 .. طبعاً السجن كان بحالة جيدة ولكن تعرض للإتلاف والحرق عقب ثورة 17 فبراير و تم صيانته ببعض المجهودات من قبل المجلس المحلي وبدأالعمل فيه من شهر أغسطس 2011 وحتى هذا اليوم..

النيابة العامة تتلقى البلاغات والشكاوى من المواطنين والجهات الضبطية المختصة للاستدلال فيها من ثم تسند إلى جميع محاضر الاستدلال للاستدلال فيهاو خلال الفترة السابقة إلى الآن.. سواء من مراكز الأمن الوطني أو من أقسام المرور أوالبحث الجنائي والهجرة غير الشرعية والجوازات واستلمنا جميع القضايا التي أحيلت إلينا من جميع هذه الجهات وفيما يتعلق بالأحداث التي جرت بمدينة الكفرة تم التحقيق فيها وقمنا بمعاينة جميع الجثث للأشخاص الذين قتلوا في هذه الأحداث .. في البداية كان هناك إمكانية لاستجلاب طبيب شرعي وبعدها تعذر هذا الأمر نتيجة للظروف الأمنية في المنطقة حيث انقطعت الطرق أمام وسائل المواصلات والسفر عن طريق البر فيه خطورة فتعذر حضور الطبيب الشرعي فقمنا بإجراء المعاينات في محاضر التحقيق والتصوير الفوتغرافي لجميع الجثث وكلفنا لجنة بالتعاون مع مدير مستشفى الكفرة العام بأن يكون ثلاثة أطباء مع الطبيب الذي كشف على جميع الجثث ليحدد سبب الوفاة والإصابة ولتأكيد سبب الوفاة من قبل الطبيب الذي تم تكليفه .. ثم نقوم بتصريح الدفن كاجراء بديل لعدم حضور طبيب شرعي ..

خلال شهر 2011/11 إلى شهر 2012/4 كانت مديرية الأمن شبه عاجزة لا وجود لها بالمعنى الأصح للأمر غير مفعلة على أرض الواقع ثم قمنا بالاستعانة ببعض الضباط الشرفاء من الشرطة حيث تم تكليفهم من نيابة الكفرة للاستدلال على الوقائع التي حصلت في منطقة الكفرة مع وجود خبير حرائق من البحث الجنائي متطوعاً وانتقلنا إلى جميع المنازل التي تعرضت للحرق والاتلاف والنهب والسرقة حيث تم توثيقها وتصويرها ومعاينتها بمحاضر من يوم 2011/11/30 إلى 2012/4/15 طبعاً هذه القضية تختص بها النيابة العسكرية فتم إحالة جميع المحاضر التي تم فيها التحقيق سواء من النيابة العامة أو الاستدلال من قبل مأموري الضبط إلى رئيس النيابة وتم إحالتها إلى المحامي العام بمحكمة استئناف بنغازي وخلال الفترة الأخيرة تم ضم جميع محاضر التحقيق ومعاينة الجثث وشهادات الوفاة وبعض تقارير الخبرة وإحالتها إلى المحامي العام ومن المحامي العام إلى الأستاذ النائب العام ثم أحيلت إلى المدعي العام العسكري باعتبارها تدخل ضمن اختصاص النيابة العسكرية وتخرج من اختصاص النيابة العامة.

❖ أستاذي .. يعني أنه خلال هذه الفترة وما بعد ثورة 17 فبراير وحرب التبو أن النيابة تشتغل وتقوم بدورها رغم اتهام الشارع بأن القضاء غير مفعل والنيابات لا تعمل والمحاكم لا تعقد جلسات .. هذا يعكس أن نيابة الكفرة كانت تشتغل ..؟

_ كما أسلفت أنه منذ شهر أغسطس 2011 النيابة تقوم بدورها ومن خلال سجلاتها ومن القضايا التي تم التحقيق فيها ، وهناك بعض القضايا تم الفصل فيها .. الحقيقة لا يخفى على أحد أن مقر محكمة الكفرة خلال دخول كتائب الطاغية تم هدمها وتسويتها بالأرض وأكيد لاحظتم ذلك عند زيارتكم لها .. وكذلك القاضي الذي تم قتله خلال هدم المحكمة ومازال التحقيق جارياً ولدينا بعض أسماء الذين شاركوا في الهدم ، وكذلك قمنا بالتحقيق في واقعة دخول الكتائب واستشهاد بعض المواطنين من المنطقة نتيجة القتال الذي حصل وتم توثيق هذا من قبل النيابة العامة.

الجهاز القضائي تعرض لهجوم كبير من قبل كتائب الطاغية حيث تم هدم محكمة الكفرة وفي الهجوم على محكمة الكفرة بتاريخ 2011/4/17 وتم خطف بعض القضاة من مقر المحكمة وعلى إثر ذلك استشهد القاضي « كريم كريمي عبدالهادي» وهو شهيد الواجب حيث كان يؤدي عمله رغم أن المحاكم في مثل هذا التاريخ في ليبيا كلها لا تعمل .. وكان مثالاً للقاضي القرية الشريفي ومن أوائل الثوار الذين انضموا إلى ثورة 17 فبراير والذين أسسوا ثورة 17 فبراير الذي كان مقرها محكمة الكفرة، وهو القاضي الذي بقى في المحكمة حتى قتل فيها .. كما تم حرق مقر نيابة الكفرة الجزئية بجميع محتوياتها وجميع الملفات ما عدا ملفات الجلسات أنا وزملائي قمنا بنقل ملفات الجلسات «المتداولة في الجلسات» كانت لدينا دائرتنا «الأحد» و«الاربعاء» كل دائرة لديها جلستان في الشهر تم حفظها في منازلنا والآن بدأنا فيها العمل وتم دخولها الجلسات ولم يحرق فيها أي ملف.. الذي تم حرقه أرشيف القضايا المنتهية وعندما بدأنا العمل في شهر أغسطس 2011 بدأنا بدون مقر ثم قمنا بالتحقيق في مقر الأمن الوقائي وخلال فترة معينة قمنا بالتحقيق في منازلنا خلال أحداث الكفرة الأخيرة ثم خاطبنا آمر كتيبة بمدينة الكفرة لتسليمنا مكتب وهذا ما حصل فعلاً «مكتب بغرفة واحدة» ولا يوجد أثاث به.. كان معي عضو من النيابة ثم بعد ذلك سلمنا المجلس المحلي مكتباً خاصاً مؤثثاً ومقراً للنيابة لم نستلمه إلى الآن، محكمة الكفرة الجزئية تشتغل بمكتب واحد في قطاع الصحة، المحكمة بها جلسات عائلية جلسات تتعلق بالأحوال الشخصية تتطلب السرية ولكن حتى نقدم خدمة القضاء للناس في أمور لا تحتمل التأجيل عملنا في ظروف صعبة للغاية .. أنا شخصياً تعرضت للتهديد إضافة إلى أن منزلي تعرض للقصف ولكن حق الوطن علينا وحق مدينتنا علينا وواجبنا الوطني والوظيفي .. ومن هذا المنطلق اشتغلنا بكل جد وإلى الآن مازالت هناك بعض الاشكاليات لم تحل ولم تتوفر لنا امكانات تذكر..

خلال الفترة السابقة ذهبت إلى وزارة العدل وقابلت الأستاذ «وائل نجم» وكيل الوزارة ومجموعة من المسؤولين في وزارة العدل وكانت هناك استجابة مشكورين وقعوا عقد الصيانة مع شركة لبناء محكمة على قطعة أرض بها شهادة قطعية باسم الهيئات القضائية حوالي 3000.000 متر مربع عليها مبنى النيابة الجزئية والبيت الوظيفي ومقر الشرطة القضائية والسجن المحلي لمدينة الكفرة وتم إضافة مقار أخرى تابعة للسجن وورشة السجن ومستوصف للسجناء .. طبعاً هذه استكملت ولكن أثناء ثورة 17 فبراير تعرضت للتلف وحاليا تم عقد صيانة النيابة والبيت الوظيفي والورشة جاهزان وسيتم افتتاحهما قريباً إن شاء الله .. أما النيابة والسجن فمازالا تحت الصيانة وسيكتملان في منتصف شهر فبراير بإذن الله .. أما فيما يتعلق بمحكمة الكفرة فقد هدمت ولا يوجد محكمة كذلك من ضمن العقود التي وقعها وكيل الوزارة عقداً لإنشاء محكمة من طابقين في نفس قطعة الأرض التي يوجد بها مبنى النيابة ومبنى السجن وهي لتفعيل القرار رقم 19 لسنة 2011 بإنشاء محكمة الكفرة الجزئية صدر قرار من مجلس الهيئات الأعلى برفع محكمة ونيابة الكفرة الجزئية إلى محكمة ونيابة كلية وإنشاء محكمة ونيابة جزئية في منطقة تازربو وبالنسبة لمقر محكمة تازربو فهو جاهز والحمد لله تم العاقد على إنشائها..

❖ طبيعة القضايا التي تتداولها نيابة الكفرة الجزئية خاصة وأن جل القضايا هي قضايا الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات ..؟

هذا سؤال وجيه وفي محله .. لابد أن نتطرق إلى احصائية النيابة العامة خلال الفترة الماضية في سنة 2011 كانت قضايا المرور التي وردت للنيابة بعد الثورة 30 قضية مرور، وقضايا اتهام عام الجنايات والجنح حوالي 66 قضية .. أما في عام 2012 فحوالي 63 قضية اتهام و20 قضية عوارض و6 قضايا شكوى إدارية و40 قضية مرور، حيث تم التحقيق فيها.. طبعاً كما أسلفنا سابقاً أن الكفرة تحيط بحدود ثلاث دول (مصر،السودان، تشاد) وتعج بالمتسللين والأجانب المهاجرين غير الشرعيين .. وفي وقت من الأوقات عددهم وصل إلى حوالي نصف سكان الكفرة بالإضافة إلى كونهم أجانب فهم في دولهم معتادون على الجرائم ومحترفو جريمة وعند قدومهم إلى الكفرة فإن أسرع وسيلة للكسب هي ارتكاب الجريمة..

الأجانب والهجرة غير الشرعية في مدينة الكفرة الحديث عنها يطول فنتمنى من الجهات ذات الاختصاص إقامة نيابة الهجرة غير الشرعية مختصة، أما بالنسبة للجرائم التي يرتكبها المجاهرون فتتمثل في السرقة وشرب الخمر وجلب الخمور التي تجلب من السودان وتشاد كذلك تعاطي المخدرات وجرائم القتل بأنواعها ناهيك عن الأمراض لأن أغلبهم يكون مصاباً فعند التحقيق ضبطت واقعة وهي شاحنة بها 100 متسلل والسجن أحياناً لا يتسع لمثل هذا العدد وأحياناً لانستطيع تقديم المأوى والإعاشة طبعاً نأخذ مجموعة منهم كعينة في الاستدلال ونقدمه لجلسة بالنسبة للآخرين طبعاً بالتشاور مع المحامي العام بخصوص عملية التحقيق في مثل هذه الحالات تحفظ الأوراق ونتابع مسألة ترحيلهم من قبل الجهة التي قامت بضبطهم وإحالتهم مكتب الهجرة غير الشرعية لدولهم لأنهم يشكلون خطراً على الدولة ولكن حتى الآن مازالت الحدود مفتوحة والأجهزة الضبطية غير مفعلة بالشكل المطلوب .. أملنا في الله وأملنا في السد الذي سيقام ليشكل طوقاً أمنياً طبيعياً وتبقى وجود منافذ محددة سهلة مراقبتها من قبل جهات الاختصاص.

❖ في الأونة الأخيرة برزت ظاهرة ترويج حبوب الذكاء حبوب تباع للأطفال في المدارس ما هي الإجراءات المتخذة للحد من هذه الظاهرة..؟

طبعاً جريمة الحبوب وتجارة المخدرات موجودة ولكن لا يوجد مكتب لمكافحة المخدرات بالمدينة ولكن صدر قرار بإنشاء مكتب لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في منطقة الكفرة ولكن إلى الآن لم يفعل هذا القرار وعلى الواقع لا وجود له .. طبعاً نحن كنيابة عامة نتعامل مع الأشخاص الذين يحولون من الجهات الضبطية نحقق معهم ونحيل المادة المضبوطة للخبرة القضائية لتحديد ما هي هذه المادة مخدر أم لا ..؟ وبعد استكمال التحقيق مع المتهمين وضبط المادة المخدرة المشتبه أن تكون مخدراً تحال إلى محكمة الجنايات عن طريق رئيس النيابة ثم غرفة الاتهام.. ولكن الاختصاص يفترض أن يكون مكتب لمكافحة المخدرات في الكفرة لأن التخصص مطلوب في الضبطية لأن الشرطي العادي قد لا يفهم بأن هذه المادة مخدرة أو لا .. ولكن مأمور الضبط القضائي التابع لمكتب مكافحة المخدرات من قبيل اخصاصه..

❖ كلمتك الأخيرة ..لمن توجهها ..؟

مدينة الكفرة تبعد 1000 كيلو متر عن الشمال.. أقرب محكمة كلية لنا هي محكمة اجدابيا وهي تبعد عنا 850 كيلو متراً طبعاً لدينا مكتب خدمات للهيئات القضائية يقدم الخدمات بشكل ممتاز ولكن في الفترة الأخيرة سمعنا بإلغاء مكاتب الخدمات .. هذا المكتب مكسب للمنطقة ومكسب لمرفق العدالة في الكفرة فإذا ألغي هذا المكتب وهوحلقة الوصل بيننا وبين وزارة العدل وبين الفروع الإدارية والمالية في محاكم الاستئناف انقطعت.. طبعاً عند معاينتنا لبعض المناطق التابعة لنيابة الكفرة مثلاً تازربو تبعد 400 كيلو متر عن الكفرة وتقع ضمن اختصاص نيابة الكفرة سواء في الاختصاص الجزئي أو الكلي نحن نتمسك ونأمل من السيد الوزير الابقاء على مكتب الكفرة بالذات للخصوصية وطبيعة المنطقة

ونأمل تزويدنا بالمركبات الآلية للطبيعة الجغرافية لمدينة الكفرة أغلبها صحراوية وحافلة خاصة لنقل الموظفات .. كما نشكر معالي الوزير والسيد وكيل الوزارة .. كما لا ننسى أن نشكر الأستاذ مصطفى دوبي الذي منحنا 50 دورة تدريبية للحاسب الآلي ..

نأمل تفعيل القرار رقم 19 لسنة 2011 وكذلك توفير مكتب لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.. وأخيراً شكراً لكم بصفة خاصة لأنكم عانيتم وقطعتم هذه المسافة للاطلاع عن كثب على أوضاع قطاع العدل في الكفرة.

wondershare™

خطر الأحداث في مالي

تشكل الأحداث الدامية في مالي خطراً حقيقياً خصوصاً بعد أن سيطر المتطرفون على الشمال ما يؤكد زيادة أعداد المهاجرين إلى ليبيا ورغبة الأمم المتحدة في إقامة مخيم للاجئين في ليبيا.. هذا الموضوع في غاية الأهمية ويستوجب التعامل معه بحنكة وعقلانية..

بين الخلاف والاختلاف

هناك فرق كبير وشاسع بين الخلاف والاختلاف وثقافة كل منهما .. فالاختلاف ظاهرة صحية وطبيعية .. أما الخلاف فهو أمر سلبي واستشراؤه يضر ولاينفع.. نتمنى أن نختلف ولا نتخالف..

يا سادة يا تجار خفِّضوا الأسعار

بعض التجار «سامحهم الله» يستغلون الوضع الحالي للدولة بعد أن منحوا ضمائرهم إجازة رافعين الأسعار دون مراعاة لظروف المواطن البسيط فنقول : اتقوا الله في إخوانكم.. فقليل من المال مبارك فيه خير من كثير بلا بركة..

ظلال الشرعية

أخي الثائر أثبت حسن نواياك وأكد على وطنيتك وبادر بالانضمام إلى الجيش أو الشرطة لتكن تحت ظلال الشرعية فتكون بذلك قد اسهمت في بناء بلدك وتسببت في نشر الأمن والآمان..

حقوق المستهلك

يحتفل العالم كله في الخامس عشر من مارس باليوم العالمي لحقوق المستهلك وهي مناسبة مهمة لا يجب أن تمر مرور الكرام.. ولعل البعض وربما الكثيرون لا يعلمون بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت ما يُعرف بـ(حقوق المستهلك) وهي ثمانية حقوق متمثلة في (الصحة- الآمان- المعرفة- حرية الاختيار- التعويض العادل- الاستماع لرأيه- العيش في بيئة نظيفة غير ملوثة)..

وبما أننا على أعتاب صياغة الدستور فإن الحاجة ملحة جداً لأن يتضمن دستورنا المنتظر مواد تنص على احترام حقوق المستهلك وصياغة وتفعيل قانون حماية المستهلك..

معلومة في خبر

سوف يصل إجمالي المدارس التي سيتم صيانتها خلال هذا العام إلى 1224 ألف ومائتين وأربع وعشرين مدرسة وهي المدارس التي لم تحظ بالصيانة فيما سبق.. حيث أكدت مصلحة التقنيات وصيانة المرافق التعليمية بوزارة التربية والتعليم أن هذه المدارس ستتم صيانتها في حال توفر التغطية المالية اللازمة عن طريق طرح عطاء عام..

العمالة الوافدة أضرار وأخطار

أصبح لافتاً للأنظار هذا الكم الكبير من العمالة الوافدة القادمة من كل حدب وصوب جاؤوا من أجل لقمة العيش والبحث عن فرصة عمل ولا نستثني منهم من جاء لمآرب أخرى ليست في مصلحة ليبيا مشكّلين خطراً على أمن البلاد في غياب قانون أو لائحة تضبط قدومهم واقامتهم فقد دخلوا البلاد بلا تأشيرة ولا عقود عمل الأمر الذي يشجعهم على ارتكاب الجرائم وعدم احترام القوانين واللوائح فضلاً عن الصورة السيئة عن ليبيا بوجود هذه العمالة غير المنظمة .. ناهيك عما تسببه هذه العمالة من أخطار صحية من خلال الأمراض والأوبئة التي قد يحملونها في ظل انعدام الشهائد الصحية لهم .. أما إذا تحدثنا عن المخاطر السياسية التي قد يسببونها في الوضع الحالي للبلد فإن الحديث سيطول جداً..

تفعيل بلا فعل ولا فاعل

كلنا ننادي بضرورة تفعيل الجيش ونطالب بتفعيل الشرطة ونرغب في تفعيل القضاء ونطمح في تفعيل الدولة فالجميع يريد التفعيل دون التركيز على الفاعل أو الفعل.

خارج التغطية أو الشبكة

مازلنا نعاني من مشكلة هروب التغطية وانشغال الشبكة أثناء اتصالاتنا الهاتفية المحمولة وهو أمر مؤسف ومزعج ومقلق، فقد سئمنا تقطع الاتصالات وضعف الانترنت .. فهل يعقل أن يحدث هذا في بلد لم يصل تعداده العشرة ملايين في حين أن جيراننا في مصر وتونس مثلاً لايعانون من هذا المشكل ككل دول العالم.. كونوا معنا يا «مدار» ويا «ليبيانا»..

نعم لديوان المحاسبة

لن يستوي الحال ولن ينصلح الوضع السياسي ولن تقوم الدولة على أساس متين ما لم يكن هناك ديوان للمحاسبة فضلاً عربياً مهاباً لينحقق أمن الأموال وأرزاق الليبيين.

هدف وطني ومطلب شعبي

لابد أن تتضافر الجهود وتتكاتف المجهودات وتتشابك الأيادي وتتصافى القلوب لتحقيق هدف تفعيل الشرطة والجيش وهو استحقاق وطني وأضحى مطلباً شعبياً سيسهم في تأكيد السيادة الوطنية وبسط هيبة الدولة.. لذلك علينا أن نساند هذا الأمر وندعمه ونقف وراءه لنبدأ في بناء الدولة والخروج من مرحلة ما بين الثورة والدولة..

الشعب يريد وليبيا تريد

كان الشعب يريد إسقاط النظام فتحقق له ذلك.. وكان يريد تحرير ليبيا من النظام الديكتاتوري فاستطاع أن يحقق ذلك أيضاً.. الآن ماذا تريد ليبيا ..؟!

علينا أن نجيب ونحقق لمحبوبتنا ماذا تريد لنفرح بها وتفرح بنا.

بين الفلسفة والحكمة

يقول «برتولت بريشت»: (من يناضل ربما يخسر.. ومن لم يناضل فهو خاسر في كل الأحوال ..).

رأفة بالحرم الجامعي

عندما تحط بك الرحال بالجامعة فإنك سترى العجب العجاب من تصرفات وسلوكيات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها بعيدة عن الحضارة والتحضّر.. ولأنها الجامعة فلابد من وضع ضوابط تضبط السلوك وتحفظ حرمة هذا الحرم الجامعي ولا نعني بكلمة ضوابط تقييداً للحريات كما قد يتصور البعض ولكننا نعني الاتجاه نحو الاقلاع عن ظواهر سلبية متعددة لا نحبذها ولا تصلح بنا..

wondershare™

أسئـــلة وأجـــوبة

يبحـث المواطن دائماً عن قـلب مفتوح لهمومه ،وعن آذان مصغية له وأنتم ضيوفنا من عدد لآخر ،وتوســـــيعاً لدائرة المعرفة القـــانونية وانطلاقـــاً من أن المعرفة أســـاس للوعي وباعتبار الأهمية التي تعكسها بشؤون القوانين وما تحققه من حصانة وحصافة للمواطنين تخصص هذه الصفحة للإجابة على عديد التساؤلات بشأن القضايا القانونية .

الاستاذ المحامي : المبروك شوية

مشروع قانون العزل السياسي .. وتباين الآراء

تشهد ليبيا هذه الفترة حراكاً فريداً من نوعه لم تألفه منذ عقود فهناك فسحة لتعدد الآراء وتباين وجهات النظر في كل ما يتعلق بشؤون العباد وإدارة البلاد.

وما النقاش المستفيض الدائر حالياً بين أعضاء المؤتمر الوطني العام بخصوص (قانون العزل السياسي) إلا مثال واضح على ما قلناه، فالأمر ليس محصوراً في قاعة المؤتمر أو منحصراً في أعضاء المؤتمر إنما الكل يشارك الكل يعبر عن رأيه، عبر الملتقيات والندوات وعبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وعلى صفحات الشبكة العنكبوتية.

والمتتبع لما تمخضت عنه تلك الحوارات يجد رأيين لكل منهما من يناصره فهناك رأي يقول بضرورة إصدار قانون العزل السياسي، خاصة في هذه المرحلة الانتقالية، منبهاً لأن من تقلدوا المناصب القيادية في عهد النظام السابق مازالوا يواصلون (الزحف) للوثب على مراكز قيادية، ولا يهمهم ما يقال عنهم من كونهم متسلقين أو متلونين، فمن لايعرف الزحف نقول هو التحرك منبطحاً على البطن للأمام، ومن كان هذا وصفه لايهمه أن تكشف سوءته.. ويقولون أن استماتة البعض من المسؤولين السابقين على المناصب إنما يعتبر مؤشراً خطيراً، يدلل على عبوديتهم للمناصب والكراسي وهم على استعداد دون ذلك لرفع أي شعار.

وهو مؤشر آخر يدل على أن لا كفاءات غيرهم، ولا مهرب منهم إلا إليهم، وهذا قد يدفع بالشعور بالاحباط عند من آمن بالثورة وأرتآها منهجاً وسبيلاً للتخلص من ثقافة متكلسة قد تتمثل في شخصيات متسلقة لتعود من جديد.

وهناك رأي آخر .. يقول أن ليبيا ليست في حاجة لقانون عزل سياسي ويدلل رأيه بما يلي :

❖ لكي لا تتقاطع مسيرة ثورة 17 فبراير مع بعض ما ورد في وثائق وإعلانات حقوق الإنسان، ومنها المادة (11) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهذا قد يجعل ثورة 17 فبراير تفقد بعض مناصريها خاصة في الدول المتقدمة.

❖ إن تجارب مصر بعد الثورة وتونس لا تدفعان للتحمس لإصدار هذا القانون، فكان مآله الحكم بعدم دستوريته من المحكمة الدستورية العليا في مصر، بل وتم إزالة كل آثاره ليتمكن (شفيق) من دخول سباق الرئاسة.. وفي تونس إخوتنا هناك لا يجدون غضاضة في الثناء على دور (المبزع) و(السبسي) في المرحلة السابقة للانتخابات، وهما من أعمدة الحكم السابق.

❖ إن ليبيا مليئة بالكفاءات والمهارات، التي لا تمانع في إبراز امكاناتها وتحجيم امكانات غيرها و(البقاء للأصلح)..

ومن يقول أن هناك مناصب شاغرة لا توجد كفاءات وطنية تشغلها، حتى تغري رموز النظام السابق للوثوب عليها، خاطئ إذ كفاءتهم لا تؤهلهم للابداع بل كانوا يؤمرون فيطيعون.

بين هذين الاتجاهين المتباينين واللذين لكل منهما ما يدعمه تقف أسرة الصحيفة على الحياد.. وقوفاً عند دور الإعلام وتأثيره في الرأي العام عند الإنارة لا الإثارة..

نريد لمحة على دستور ليبيا الصادر سنة 1951 .. قراءة قانونية

المطلع على دستور ليبيا الذي أصدرته الجمعية الوطنية الليبية في 1951/10/7 وبغض النظر على عمق دراسته له وحرفية تحليل ما احتواه، يظهر له جلياً ما يلي :

أولاً : كان منسجماً مع آخر ما وصل إلى الفقه الدستوري في أغلب فصوله الاثنى عشر، باستثناء الفصل الأول المتعلق بأداة الحكم وشكل النظام، فقد وجهت لها انتقادات للافراط في جمع السلطات في يد الملك.

ثانياً : إن آلية إصدار الدستور –كانت ديمقراطية– فلم يكن دستور منحه، إذ أن الملك تولى مهام منصبه كملك بموجب الدستور وهذه النقطة بالذات جعلت الشبه كبيراً بين الدستور الليبي وآلية اصداره، وآلية تولي الأمير وليم عرش بريطانيا إذ كان نشوء مركز العرش القانوني لاحق للدستور وليس العكس.

ثالثا : وضع ليبيا ومكانتها في ظل دستور 1951 أفضل من وضع كل الدول العربية والافريقية ومعظم دول امريكا اللاتينية بل ومعظم دول أوروبا خاصة الشرقية وآسيا.. فحتى الدول الملكية العربية وبالنظر لتكون العرش في المغرب والسعودية والأردن مثلاً نجد أن ليبيا كانت في موقع متقدم جداً على كل تلك الدول.. وحتى مصر لم تكن المقارنة بين الملك فاروق سليل عائلة الخديوي الذي توارث الحكم من أيام محمد علي، وبقوة الأمر الواقع، جائزة مع الملك إدريس الذي أطر لملكه دستوريا قبل اعتلاء العرش وتلاوته لخطاب الاستقلال في 24 ديسمبر 1951..والدساتير اللاحقة ومنها الدستور الكويتي الصادر سنة 1962 لم يكن ذا صفة ديمقراطية واضحة كدستور ليبيا، إذ غلبت عليه صفة دستور المنحه من الأمير للأمة.

رابعا : نظراً للواقع الذي كانت عليه ليبيا قبل الاستقلال من حيث تكوينها من ثلاث ولايات، ووقوع كل ولاية تحت سلطة غربية مختلفة، حيث كانت برقة تحت سلطة انجلترا، وطرابلس تحت سلطة أمريكا، وسبها تحت سلطة فرنسا، مع وجود كل ذلك فإن الإدارة الايطالية في شكل مؤسسات وقوانين كانت حاضرة أيضاً. فهذا الواقع جعل من البلاد في مسيرة مستمرة لإزالة تلك الآثار الموروثة، نتج عن ذلك إصدار الملك للقانون رقم (1) لسنة 1963 بإلغاء النظام الفيدرالي.. وحركه الحراك السياسي المثابر الذي أدى لتداول السلطة وأقصد (الحكومة) بين حوالي احدى عشرة حكومة خلال 18 عاماً من 51 إلى 69 بواقع سنة ونصف لكل حكومة واقصرها مدة هي حكومة الساقزلي التي استمرت فقط ثلاثة أشهر سنة 1953 كل هذا ساهم في وجود نوع من عدم الاستقرار السياسي، وربما أدى لعدم نضج المؤسسات الدستورية والقانونية والأمنية بشكل مرضي.. فكان أن تهاوت في سنة 1969 بمجرد السيطرة على مقر إذاعة..؟ وتحرك أفراد من الجيش في أماكن متباعدة..

خامساً : ألا تستحق تجربة الأجداد ودستورهم الذي عكس إرادتهم الصادقة والشجاعة لاظهار أول دستور عربي متطور أن تحترم وأن لا نرمي الدستور السابق وراء ظهورنا بل نجعله معيناً لاينضب، ومورداً لايجف، نثري به تجربتنا الحالية، فنبني به الحاضر ونستشرف به المستقبل ونستوعب منه الماضي..

المبروك شوية

اتصالات توصل لإيقاف تنفيذ حكم الإعدام

كان مقرّراً تنفيذ حكم الإعدام في المواطن الليبي (عادل الشعلاني)بموجب حكم من المحاكم العراقية .

فالوقت كان قصيراً والتنفيذ تم تحديد وقته بدقة فهل تولي الحكومة المؤقتة وهي بالكاد قد استلم أعضاؤها مهامهم وينتظر الباقي حسم الجدل المثار حولهم والتعامل مع قرارات هيئة الوطنية والنزاهة .

ربما لم يتوقع الليبيون اهتماماً بالغاً وجدياً من الحكومة ورئيسها السيد علي زيدان ووزير العدل السيد صلاح المرغني فما بالك بوزارة الخارجية .

إلا أن المفرح والمفاجئ هو تحرك رئيس الحكومة ووزير العدل وقيام كل منهما باتصالات واتخاذ خطوات حثيثة للتوصل لإيقاف تنفيذ حكم الإعدام .

وإذ لا يعزب عن صحيفة «العدالة» ذكر جهود مؤسسات المجتمع المدني التي تحركت في ذات الوقت مطالبة بالعمل على إيقاف تنفيذ الحكم .

فإن أسرة الصحيفة تكبر التجاوب الجاد والسريع للحكومة متمثلة في رئيسها، ووزير العدل.

ونقول إن هذه البداية تبشر بخير .. والله الموفق.

هل لجنة الدستور .. تعيّن أم تنتخب ..؟

يدور الحديث كثيراً هذه الأيام على لجنة صياغة الدستور، وتتباين الآراء بين الفعاليات والنخب والمثقفين أسوة بالمختصين في القانون حول كيفية صياغة الدستور الليبي الجديد.

فهناك من يقول بضرورة أن تكون اللجنة المكلفة بصياغة الدستور (ستين عضواً) موزعين بواقع عشرين عضوا عن كل منطقة "الشرقية، الغربية، الجنوبية" على غرار اللجنة التي صاغت الدستور الأول الذي أصدرته الجمعية الوطنية الليبية سنة 1951..

ورأي آخر يرى بأن لاضرورة للتقيد بعدد الستين ولا جدوى من التوزيع العشريني لأعضائها حسب المناطق.

ذلك لأن هذا التوزيع وهذا العدد لبى متطلبات المرحلة في سنة 1951 حيث كان لاوجود لا لإذاعة مسموعة ولا لإذاعة مرئية.. ناهيك عن عدم وجود الصحف والجرائد والمجلات.

فكان لابد حينها من أن تكون اللجنة ستينية، وأن توزع بهذا الشكل عشرين لكل منطقة، بغض النظر عن الكثافة السكانية لكل منطقة، فالمعيار الذي أوجب أن تكون بذلك الشكل هو تباعد التكتلات السكانية، في الجنوب أكثر من الشرق وتقاربها في المنطقة الغربية، إذاً هذا المعطى يسهل على العشرين عضواً من المنطقة الغربية التواصل مع أعداد كبيرة من الشعب بينما في الجنوب فهناك قلة لعدد السكان لكن عدم وجود تكتلات سكانية رأسية والأمر يتطلب أن يكون الأعضاء في تلك الجهة عشرون ليستطيعوا التنقل لمسافات بعيدة للوصول إلى أفراد الشعب وأخذ رأيهم واستجلاء رؤاهم.

وهناك رأي يقر بضرورة أن تكون "ستينية" لكن تنتخب انتخاباً من الشعب وفق التعديل الأخير للمادة (30) من الإعلان الدستوري الذي أجراه المجلس الوطني الانتقالي .. ولهذا الرأي ما يؤيده، ذلك لأن المادة (30) قبل تعديلها كانت تنيط بالمؤتمر الوطني العام مهمة تعيين اللجنة، وإن كان الغموض ظل قائماً حول هل يعينها المؤتمر الوطني من بين أعضائه أم من غيرهم..؟

إلا أن الأمر الذي لا خلاف حوله ولا اختلاف عليه هو أن المادة (30) من الإعلان الدستوري أعطت للمؤتمر الوطني العام مهمة تعيين أعضاء اللجنة.. لكن المجلس الوطني الانتقالي عدل المادة (30) ونص التعديل على أن يتم انتخاب اللجنة انتخاباً مباشراً من الشعب مع الإبقاء على عدد الستين وعلى توزيعها العشريني، عشرون لكل منطقة..

هناك رأي آخر يقول لماذا التمسك بعدد الستين والواقع أن دستور 51 صاغه ستة أعضاء فقط فعلياً .. ويؤكدون أن رقم الستين ذكر لتحديد أعضاء اللجنة ولتحديد مدة صياغة الدستور "ستون يوماً".. وهذا ليس عملياً إذا أخذنا في الاعتبار أن دستور جنوب افريقيا أخذ "أربع سنوات"..

وهناك رأي آخر يقول ويتساءل : هل نحن بحاجة لدستور كامل .. أم نحن بحاجة فقط لإجراء تعديلات على مواد الدستور الصادر سنة 1951 ..؟

فإذا ألغينا الفصل الأول من دستور 1951 المتعلق بنظام الحكم فإن باقي الفصول الأحد عشر قد تصلح للبناء عليها إن لم يكن من الممكن إبقاء موادها كما هي ..

فنعرض على الاستفتاء فقط الفصل الأول، ولليبيين حرية اختيار نظام حكم البلاد وفق ما يريدون، ونكون بذلك أحدثنا تواصلاً دستوريا للبلاد وحفظنا معالم دستور "أنجزه الأجداد بمعجزة"..

مازال الحوار مستمراً ومازالت هناك فسحة لمزيد التحاور والبراح واسع لكل الآراء والمؤتمر الوطني العام يحث عليه ولا يمانع في طرح كل الآراء .. وللحديث بقية..

wondershare™

يعد التعاون الدولي مصدراً رئيساً لتحقيق الديمقراطية التي تضمن التداول السلمي للسلطة وتكون أداة للمراقبين مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي وتوفير الأمن واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون بشكل يضمن كرامة الإنسان في جميع مناحي الحياة.

ومن هنا ولأهمية موضوع التعاون الدولي بشكل عام والتعاون الدولي لوزارة العدل بوجه خاص رأينا استضافة السيد سالم مصباح الطيب رئيس قسم التعاون الدولي بإدارة العلاقات لوزارة العدل عبر صحيفة (العدالة) ليقدم لنا لمحة عن برامج ونشاطات هذا القسم واختصاصاته وطبيعة عمله ومعرفة آخر تطورات بعض ملفات التعاون الدولي وتفعيل الاتفاقيات القضائية وخاصة منها المتعلقة بتسليم المجرمين ونقل السجناء ..

■ حوار : طارق ابراهيم الكيلاني

السيد سالم مصباح الطيب .. رئيس قسم التعاون الدولي بالإدارة العامة للعلاقات :

طبيعة عمل القسم كبير وشاق نظراً لارتباط نشاطه بمتابعة الملفات والاتفاقيات الدولية لوزارة العدل

في بداية اللقاء وبعد عبارات الترحيب والترحم على أرواح شهداء ثورة 17 فبراير والدعاء بالشفاء العاجل للجرحى وعودة المفقودين توجهنا بالسؤال الأول إلى السيد رئيس قسم التعاون الذي كان :

❖ ما هي طبيعة عمل قسم التعاون الدولي واختصاصاته ..؟

_ يُعنى القسم بمتابعة العلاقات الدولية في إطارها الثنائي والاقليمي والدولي ويختص بحفظ ملفات التعاون والاتفاقيات والمعاهدات ومحاضر الاجتماعات ذات العلاقة بطبيعة عمل وزارة العدل ومتابعة سير التعاون على المستويات الثنائية والاقليمية والدولية بين ليبيا والدول الصديقة والشقيقة والمنظمات الدولية ذات العلاقة وكذلك التنسيق مع الإدارات المختصة بالخارجية وجميع مكاتب التعاون الدولي بالوزارات والمصالح الأخرى ويقوم القسم بإبداء الرأي والمشورة الفنية حول سير التعاون الدولي وإعداد المذكرات لعرضها على السيد الوزير فيما يتعلق بسير الملفات مع الدول الصديقة والشقيقة والمنظمات الدولية والاقليمية.. كما يشارك القسم في جميع الاجتماعات التي تعقد في الداخل والخارج على المستوى الثنائي والاقليمي ويقوم القسم بالمشاركة في إعداد المشاريع والاتفاقيات ومحاضر الاجتماعات المتعلقة بالقطاع ويحضر لقاءات السيد الوزير ووكيل الوزارة مع سفارات الدول الأجنبية ومندوبي المنظمات الدولية والوفود الأجنبية بهذه الوزارة والإشراف عليها ومتابعتها وإعداد برامج العمل فيما يتعلق بارتباطات الوزير الدولية ومتابعتها.

❖ ما هي الاتفاقيات المبرمة بين ليبيا وبعض الدول في المجال القضائي والقانوني..؟

_ ترتبط ليبيا بعديد الاتفاقيات التي تختص بالتعاون القضائي في المواد المدنية والجزئية والتعاون القضائي وفي تنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين واتفاقيات النيابات القضائية هذا مجمل التعاون في المجال القضائي .. فعلى سبيل المثال نرتبط باتفاقيات مع جمهورية مصر العربية وتونس والسودان والجزائر والمغرب والأردن وسوريا بالإضافة إلى بريطانيا وأوكرانيا وتركيا وجمهورية مالطا وقبرص وكوبا وبلغاريا وهناك عدد من الاتفاقيات مع بعض دول العالم في مجال تبادل السجناء ونقلهم وتم تفعيل هذه الاتفاقيات في الأونة الأخيرة مع جمهورية مالطا وهناك مذكرة مبرمة بين ليبيا وتونس بشأن تنظيم مسألة نقل السجناء الليبيين المحكومين بعقوبات سالبة ، وهناك اتفاقية مع تركيا للتعاون القضائي في الأمور المدنية والتجارية والجزئية وتسليم السجناء، وفيما يتعلق بالعراق فهناك مشروع اتفاقية مقترح من قبل الدولة الليبية أحيل إلى السلطات العراقية وأخيراً فوضت الحكومة العراقية وزير العدل لمناقشة المشروع مع السلطات المختصة في ليبيا المدة القادمة.. وسيتم تشكيل فريق قضائي وقانوني من كلتا الدولتين ووضع المشروع في صيغته النهائية تمهيداً للتوقيع عليه.

❖ هل لدى وزارة العدل برنامج تعاون مع الأمم المتحدة..؟

_ لدينا العديد من برامج التعاون مع الأمم المتحدة من خلال مكتب الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم والإسناد(الأوسمن) التي أنشئت بعد انتصار ثورة 17 فبراير وتحرير ليبيا بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي حيث أبرمت وزارة العدل بتاريخ 2006/12/17 مشروعاً لتحديث قطاع العدل في ليبيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهم نقاط المشروع تحديث وتطوير العدالة المقدمة للمواطنين عبر تطوير الإجراءات ضمن أنظمة المحاكم وإدارة العدالة بفاعلية في ليبيا هذا المشروع سيوفر المواد القانونية للعاملين بقطاع العدل وتدريب القضاة ووكلاء النيابة وحماية النساء والطبقات الفقيرة وخلق نوع من الشفافية في الخدمات القضائية في المحكمتين، وقد رصدت للمشروع ميزانية ممولة من الدولة الليبية لتنفيذه تقدر بـ3 ملايين دولار.. أهم ما تم انجازه في هذا المشروع توفير بعض التشريعات ومبادئ المحكمة العليا وإنجاز الإصدار الأول لمنظومة الباحث للتشريعات الليبية في صورة كتيب الكتروني تعمل بنظام bdf

تتضمن جميع القوانين النافذة بما فيها القوانين الصادرة في 2010، وتم تحديث المحكمتين وتدريب القضاة وأعضاء النيابة والموظفين بها وتم اختيار محكمة جنوب طرابلس وجنوب بنغازي لهذا الغرض .. كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسودة مشروع لبرنامج دعم وتعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة في ليبيا خلال الفترة الانتقالية من 2012 إلى 2013.. الهدف من المساعدة ارجاع الأمن والعدالة ودعم انتقال البلاد إلى الديمقراطية من خلال تطوير قدرات المؤسسات الرئيسة وتمكين المجتمع المدني لحل النزاعات كما تم تنظيم اجتماع بالمعهد العالي للقضاء حضره مندوبو الوزارة ومكاتب الأمم المتحدة ومندوب بعثة الدعم والاسناد لتقييم المشروع وجوانبه وتم الاتفاق على إبقاء المشروع السابق المبرم على أن يقدم المشروع الجديد بشكل منفصل وسلم لإدارة العلاقات بشكله الجديد وحالياً قيد الدراسة من قبل المختصين بالوزارة.. وفيما يخص التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فخلال سنة 2005 أطلعت وزارة العدل المكتب عن رغبتها في التعاون .. بدأ المشروع لتطوير وتعزيز العدالة الجنائية وكذلك في مجال مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال والهجرة غير الشرعية وعلى هذا الأساس تم تحديد كيف يمكن مقارنة القانون الليبي والمعايير الدولية حيث قامت وزارة العدل سنة 2005 بتنظيم ندوة تحت شعار (نظام العدالة الجنائية بين القانون الليبي والمعايير الدولية) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمكتبين الإنمائي والمعني بالمخدرات والجريمة..

مجلس الأمن كلّف بعثة سياسية (الأوسمن) لدعم الفترة الانتقالية بهدف بناء القدرات وتعزيز حكم سيادة القانون

وضمن تعزيز العدالة الجنائية قامت وزارة العدل بتوقيع مشروع للتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة 2006/12/17 يهدف إلى تعزيز قدرات المعهد العالي للقضاء على الحصول على مطبوعات دولية وتدريب القضاة ووكلاء النيابة العامة وكذلك تعزيز الحوار الداخلي حول تطوير العدالة الجنائية وتعزيز الدعم المقدم لتطوير نظام العدالة الخاص بالأحداث مستنداً على أفضل الممارسات الدولية وتطوير قانون العقوبات والتركيز على تحسين أوضاع الحبس ومراكز التدريب والتأهيل للنزلاء (إدارة السجون)..

وبتاريخ 2010/5/20 تم التوقيع على مشروع تطوير عدالة الأحداث وأحيل إلى وزارة التخطيط لتخصيص ميزانية في بند التعاون الفني بالقطاع بميزانية 2013 .. كما قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإعداد وثيقة مشروع متكامل لتطوير مؤسسات الإصلاح والتأهيل تم التوقيع عليها بتاريخ 2012/7/20 تهدف إلى عملية إصلاح السجون والاندماج الاجتماعي للسجناء وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات الدولية وأحيل هذا المشروع إلى وزارة التخطيط لتخصيص مبلغ مالي في بند التعاون الفني لميزانية 2013 حتى يتسنى تنفيذه.. وفيما يتعلق بالتعاون مع بعثة الدعم (الأوسمن) بعد انتصار ثورة 17 فبراير كلف مجلس الأمن بعثة سياسية (الأوسمن) لدعم الفترة الانتقالية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي بهدف بناء قدرات وتعزيز حكم سيادة القانون في ليبيا.. وبهذا الخصوص نظم المعهد العالي للقضاء شهر يناير 2012 مؤتمر (العدالة والمصالحة الانتقالية) برعاية وزارة العدل وبعثة الأمم المتحدة ومكتبي الإنمائي ومكافحة المخدرات والجريمة.. كما نظمت بعثة الأمم المتحدة في شهر أكتوبر بالمعهد العالي للقضاء مائدة مستديرة حول قانون 17 بشأن وضع أسس المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية لأعضاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة .. كما نظمت بعثة الأمم المتحدة (الأسمن) مؤتمراً حول الحقائق والمصالحة في ليبيا وضرورة تقصي الحقائق في السياق الليبي استناداً إلى القانون رقم (17) مع أي تعديلات..

❖ ماذا عن ملف التعاون بين وزارة العدل مع بعثة الاتحاد الأوروبي في ليبيا..؟

_ وقعت ليبيا مع بعثة الاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم تتضمن البرنامج الوطني الارشادي 2013/2011 وقد رصدت ميزانية لهذا البرنامج بمبلغ (60) مليون يورو خصص منها (10) ملايين لبرنامج إصلاح قطاع العدالة وحكم القانون، إضافة لقطاع الأمن وهذا المبلغ (60) مليون يورو ممول من الاتحاد الأوروبي.. كما عقدت عدة اجتماعات بوزارة العدل بعد التحرير لوضع أولويات الوزارة بخصوص هذا البرنامج وقد نظم بمقر إدارة العلاقات العامة والتعاون يوم الاثنين الموافق 2012/10/15 اجتماع ضم مندوبين من إدارات وزارة العدل كافة في مجال التدريب والتأهيل وأحيل إلى وزارة التخطيط لوضعه ضمن البرنامج العام.. وبمبادرة من «برناردو ليون» ممثل الاتحاد الأوروبي الخاص بمنطقة جنوب المتوسط من أجل فهم طبيعة الاتحاد الأوروبي لسياساته على المستوى الداخلي والخارجي حيث نظمت زيارة أو رحلة دراسية إلى

نقل السجناء الليبيين بالخارج تحكمه اتفاقيات تأتي ضمن المبادرات الإنسانية أو العلاقات المتميزة مع بعض دول العالم

wondershare™

ضرورة الاهتمام بتوفير الكفاءة المتخصّصة في مجال التعاون الدولي للقسم عن طريق جلب الكفاءات وتدريب العاملين بالدورات المتخصصة بها

مقر الاتحاد الأوروبي بروكسل لهذا الخصوص شملت بعض الوزارات المعنية كوزارات الخارجية والصحة والنفط والتعليم والداخلية إضافة إلى وزارة العدل كما تم تقديم مقترح لملف الإدارة المتكاملة لأمن حدود ليبيا وزارة العدل طرف فيه حيث مازالت هناك مناقشات ومفاوضات بهذا الخصوص وآخر اجتماع للفريق المختص بالوزارة يوم 2012/12/31 تضمن مشاركة مندوب عن إدارة العلاقات والتعاون وإدارة التدريب والشرطة القضائية ومكتب النائب العام وإدارة القانون..

❖ ما هي آخر تطورات متابعة ملف السجناء الليبيين بالخارج..؟

– أولا نقل السجناء لابد أن تحكمه اتفاقيات.. عدم وجود أية اتفاقيات مع دولة لا يمكن نقل أي سجين إلى ليبيا، إلا ضمن مبادرات إنسانية أو علاقات متميزة، فهذا الملف يعتبر من أولويات وزارة العدل وسنقدم قراءة لملف السجناء الليبيين بالخارج خاصة في كل من (تونس ومالطا ومصر) باعتبار أن أكثر السجناء الليبيين موجودون في سجونهم، فملف السجناء الليبيين بمصر هناك اتفاقية للتعاون القضائي مبرمة بين البلدين تسمى اتفاقية (التعاون القضائي المدنية والجزئية) 1991/7/31مع الجانب المصري وفي عام 2009 تم إعداد ملحق بروتوكول إضافي بنقل المحكومين في قضايا المخدرات وقامت إدارة القانون بإعداد هذا الملحق وأحيل إلى الجانب المصري.. وفيما يخص السجناء في تونس فقد تم التوقيع على محضر اجتماع بشأن تنظيم مسألة نقل السجناء الليبيين الموجودين بالسجون التونسية استناداً إلى اتفاقية الرياض الموقعة في إطار الجامعة العربية وبناء على هذا المحضر تم بتاريخ 2010/9/9 نقل 16 سجيناً إلى ليبيا وبتاريخ 2010/12/9 نقل 27 سجيناً إلى ليبيا وبعد التحرير عن طريق لجنة متابعة أوضاع السجناء الليبيين بالخارج استلم 28 سجيناً بينهم امرأة وجارٍ نقل البقية في الفترة القادمة من أصل (60) سجيناً .. وبالنسبة للجانب المالطي يوجد عدد (30) سجيناً جلهم محكومين في قضايا جنائية مخدرات وبموجب الاتفاقية المبرمة بين البلدين تم نقل ثمانية سجناء سنة 2006 من مالطا إلى ليبيا لقضاء بقية محكوميتهم .. وعام 2008 تم نقل عدد (6) سجناء للأمر نفسه .. وبعد التحرير قامت لجنة متابعة السجناء بالخارج بزيارة السجناء الليبيين في مالطا والتباحث مع السلطات بشأن نقلهم ويتوقع نقل (6) آخرين في المدة القادمة بعد أن طلبت السلطات المالطية ايضاحات عن القوانين الليبية المتعلقة بجرائم المحكومين وأحيلت هذه المذكرة إلى السلطات المالطية.. وفيما يخص السجناء الليبيين بإيطاليا قام وزير العدل الليبي بمخاطبة وزير العدل الإيطالي بعد التحرير بشأن نقل اثنين من السجناء الليبيين ولم نتلق أي رد رغم عدم وجود اتفاقية ولكن نظراً للعلاقات المتميزة ومن منطلق إنساني قام الوزير بمخاطبة المسؤولين بناءً على طلب أسرهم نقلهم إلى ليبيا.

❖ هل بالإمكان تقديم نبذة مختصرة عن بعض ملفات التعاون مع الدول في مجال التعاون القضائي والقانوني ..؟

– سأقوم بإعطاء فكرة على بعض الدول التي تربطنا بها ملفات تعاون، فعلى سبيل المثال ملف التعاون مع تركيا تربطنا اتفاقيتان للتعاون القضائي الأولى تسليم المجرمين أبرمت بتاريخ1985/8/15 والثانية في الأمور التجارية والمدنية والجزئية أبرمت بتاريخ 2010/2/26.. وفيما يتعلق بالسجناء الليبيين بتركيا لا توجد احصائية دقيقة للسجناء في تركيا باستثناء سجين ليبي متوقع أن يتم نقله في الفترة القادمة إلى ليبيا بعد أن تم موافاة الجانب التركي جميع الاستفسارات القانونية المتعلقة بقضية المعني ويتضمن ملف التعاون أيضاً قيام الجانب التركي في مجال إعادة الإعمار وكذلك عرض للنظام القضائي التركي الإلكتروني للاستفادة منه في مجال التقنية المعلوماتية وهو قيد الدراسة بالوزارة.. أما ملف التعاون مع أمريكا فلا يرتبط البلدان بأية اتفاقية قضائية باستثناء اتفاقية تسوية القضايا المبرمة بتاريخ 2006/6/30 من خلالها تم تسوية القضايا المرفوعة بالمحاكم بين البلدين خصوصاً المتعلقة بالإرهاب ولاتوجد احصائية دقيقة أو معلومات عن السجناء الليبيين في أمريكا.. وفيما يخص ملف التعاون فهو ينص على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير القانون التجاري الليبي وقد اقترحت إيفاد مجموعة من أعضاء الهيئات القضائية إلى أمريكا وزيارات لبعض الجهات ذات العلاقة للاطلاع على التجربة الأمريكية في التعاون مع بعض الدول في مجال تطوير القانون التجاري ولكن للأسف تم ايقاف هذا التعاون من قبل ما يسمى باللجنة الشعبية العامة سابقاً لأسباب نجهلها، ولكن بعد التحرير هناك رغبة من الولايات المتحدة في تفعيل هذا البرنامج.. كما يوجد مقترح من قبل الحكومة الأمريكية بعد التحرير يتعلق بتنظيم ورشة عمل بالتعاون مع جهاز الشرطة القضائية وأحيل الأمر للجهاز لاتخاذ جميع الترتيبات.

كما قام وفد من وزارة العدل برئاسة وكيل الوزارة الأستاذ «وائل نجم» بزيارة مقر المعهد الدولي للسلام بواشنطن وتم الاتفاق على وضع برنامج للتعاون بين المركز ووزارة العدل.

أما بالنسبة للمملكة المتحدة البريطانية فتوجد أربع اتفاقيات مبرمة تعنى الأولى بتسليم المطلوبين أبرمت في 2008/11/17 والثانية لنقل السجناء بالتاريخ نفسه والثالثة في المجالات المدنية والتجارية والرابعة اتفاقية تعنى بالمساعدة القانونية المتبادلة للمسائل الجنائية وتغطي مجالات التعاون القضائية كافة.

وفيما يتعلق بالسجناء الليبيين الموجودين في بريطانيا لا توجد احصائية دقيقة.. أما برنامج التعاون مع بريطانيا فهناك شراكة بين جهاز الشرطة القضائية والمركز الدولي لدراسات السجون بالمملكة المتحدة يهدف إلى رفع كفاءة العاملين بمؤسسات الإصلاح وتطوير السجون من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان المتعلقة بالتعليم والتدريب، وهناك مقترح بتفعيل هذا البرنامج .. وفيما يتعلق بالتعاون مع ايطاليا فلا توجد اتفاقيات تنظم التعاون القضائي بين البلدين ولكن يتضمن التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة تنظيم عديد الزيارات وورش العمل لأعضاء من الهيئات القضائية في ايطاليا بهدف رفع قدرات وكفاءة العاملين في مجال الهجرة غير الشرعية.. كما يتضمن الملف مشروعاً لمذكرة تفاهم لتبادل المعلومات والتدريب ومكافحة الاتجار بالبشر بين الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بمالمانيا ومكتب النائب العام وهي جاهزة للتوقيع تم تأجيلها نتيجة لاندلاع ثورة 17 فبراير المجيدة.. أما ملف التعاون مع فرنسا فلا ترتبط ليبيا معها بأي اتفاقية للتعاون القضائي ولكن هناك رغبة بعد التحرير وانتصار ثورة17 فبراير من قبل الحكومتين الليبية والفرنسية للتعاون في المجالات كافة ومن أهمها التعاون في المجال القضائي حيث قامت فرنسا باقتراح مشروع لاتفاقية قضائية في مجال التعاون القضائي وتسليم المجرمين وأحيل هذا المشروع من وزارة الخارجية إلى إدارة العلاقات بوزارة العدل التي بدورها قامت بإحالته إلى إدارة القانون لدراسته لإبداء الرأي والملاحظات بشأنه هذا جزء قليل من كثير لملفات التعاون القضائي بين ليبيا ودول العالم وبعض المنظمات الدولية..

مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة وقّع مشروعاً لتطوير العدالة الجنائية في مجال مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال والاتجار بالبشر

وفي ختام اللقاء .. أكد السيد رئيس قسم التعاون الدولي بالإدارة العامة للعلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل بأنه سيتاح للجميع متابعة برامج ونشاطات ومشاركات وزارة العدل في المجال الدولي عبر صحيفة (العدالة) في كل عدد صادر منها.

مشدداً على ضرورة الاهتمام بالقسم وتوفير الكفاءات المتخصصة للعمل به وتطويره ليواكب التطور المتسارع في هذا المجال وتوفير وسائل الاتصالات إذ لا يوجد بالقسم خط هاتفي مباشر أو وسيلة نقل لنقل البريد الخاص بالقسم الاستعجالية والمهمة والمشاركة في الاجتماعات وأهمية توفير برامج تدريبية للعاملين بالقسم في مجال التعاون الدولي وفي مجال تعليم أو تقوية اللغة الانجليزية.

كما أشاد رئيس القسم بالتعاون والاهتمام الذي يخص به القسم من طرف مدير الإدارة العامة للعلاقات الأستاذ نوري عبدالعاطي متمنياً من سيادة وزير العدل النظر إلى هذا القسم بمزيد من الدعم..

يفتقر القسم إلى خط هاتفي مباشر أو وسيلة نقل لنقل البريد الخاص بالقسم المستعجل والمهم

wondershare™

افتتاح مقر محكمة شمال بنغازي الابتدائية

تم افتتاح مبنى مجمع محاكم ونيابات شمال بنغازي بعد صيانته وترميمه وتأهيله بحضور السيد وزير العدل والسيد النائب العام والسيد وكيل الوزارة والسيد رئيس إدارة التفتيش ورئيس محكمة شمال بنغازي ومندوب ليبيا لدى محكمة الجنايات الدولية والقنصل العام لدولة فلسطين وعدد من أعضاء الهيئات القضائية وحشد كبير من القانونيين والمهتمين بالشؤون القانونية، حيث ألقى رئيس محكمة شمال بنغازي الابتدائية السيد موسى الصراح كلمة هنأ في مستهلها جميع منتسبي المحكمة من قضاة وموظفين بعودة محكمة شمال بنغازي إلى مقرها الأصيل الكائن بشارع أحمد رفيق المهدوي هذا المقر الذي يعد رمزاً من رموز ثورة 17 فبراير المجيدة باحتضانه لها بداية من انطلاقها وحتى تحرير العاصمة وانتقال المجلس الانتقالي إليها، كذلك استعرض رئيس المحكمة في كلمتِه المراحل التي مر بها منتسبو هذه المحكمة لاستئناف العمل خارجها بداية من العمل بمحكمة جنوب بنغازي وصولا إلى ميدان الشجرة الذي تعرض بدوره إلى أربع عمليات تفجير ..

■ حوار : ابتسام الجحاوي

وأضاف أنه رغم ذلك تواصل العمل بإرادة منتسبيها وكان الغاية من ذلك النهوض بالوطن وتفعيل دور القضاء وصولاً إلى تأسيس دولة القانون..

ومن جانبه عبر وزير العدل السيد المستشار صلاح المرغني عن سعادته باعادة افتتاح مبنى محكمة شمال بنغازي فى كلمة جاء فيها :

السلام على بنغازي .. بنغازي التي لم تعلمنا القانون فقط.. ولكن علمتنا معنى الحرية.. لبنغازي دائماً مكانة خاصة في النفس .. لبنغازي دائماً تلك المكانة التي تميزها عن غيرها .. أيها السادة والسيدات بهذا انتصرت وتنتصر ثورة 17 فبراير وينتصر كفاح الشعب الليبي عبر عقود ضد الطغيان بأن تسود العدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان .. ولا شك لهذا الصرح مكان خاص ليس فقط في التاريخ أو في الماضي ولكن في المستقبل إن شاء الله ..أساتذتنا الكرام، اخوتنا الأعزاء أبناءنا وبناتنا أهل هذه السلطة السلطة القضائية، الضيوف الكرام نحن كسلطة تنفيذية في وزارة العدل نجلس جانباً لنخدم السلطة القضائية لا أن نتدخل بها، لابد أن تكون السلطة دائماً سلطة مستقلة كفؤة ونزيهة وهذا ما نريده لليبيا وهذا ما يريده الشهداء .. في هذا اليوم ينتصر الشهداء وتنتصر ليبيا وسأقول عاشت ليبيا حرة، عاشت ليبيا دولة سيادة القانون والعدالة واحترام حقوق الإنسان، عاشت لكم ويكم ولأبنائكم ولأحفادكم إلى يوم يبعثون إن شاء الله..

بدأت صحيفة العدالة أولى حواراتها مع كبير الكتاب في محكمة بنغازي الذي عرض ماضي المحكمة التي بدأت من خمسينيات القرن الماضي كأول محكمة في المنطقة الشرقية، وتطرق إلى إصدار قرار مؤخرا يقضي بتقسيم المحاكم إلى شمال وجنوب وحزام وتختص كل منها في إطار جغرافي معين.

ولفت إلى أن محكمة شمال بنغازي تخصصها المكاني في منطقة رأس اعبيدة وتختص بالنظر بالدعاوى في ذلك المكان وتتضمن مركز شرطة المدينة والصابري وسيدي خليفة والعروبة والتي تضم بداخلها محكمة الصابري الجزئية والمدينة الجزئية والعروبة الجزئية، مسلطا الضوء على أن محكمة الشمال هي الدائرة الكلية (مجمع المحاكم).

واستعرض كبير الكتاب في المحكمة الإشكاليات التي تواجههم في العمل، قائلا إن "المحكمة انتقلت في فترة الثورة لعدة أماكن هي محكمة جنوب بنغازي التي كانت تعمل أثناء الثورة وتقوم بعملها مثل استخراج شهادات الوفاة وإثبات الورثة للشهداء، ومن ثم انتقلت إلى مدرسة في منطقة الصابري، واخيراً انتقلت إلى محكمة الشعب "سابقاً" مقابل (ميدان الشجرة) المقر الذي تعرض للتفجير أكثر من مرة خلال أشهر قليلة، وهذا أدى إلى تبعثر بعض الأوراق والملفات مما اضطرنا لإيقاف العمل لمدة أسبوع لترتيب ولملمت ما بعثر.

وأوضح أن المشكلة الكبيرة التي تواجهنا الآن هي ضيق المكان، لافتا إلى أن مقر المحكمة لا يتسع لعدد الموظفين داخل المقر البالغ 400 موظف موزعين على أربع محاكم وكل محكمة لا تقل عن 10 دوائر وكل مكتب يوجد فيه 5 دوائر بملفاتها وعملها.

كما اضاف رئيس الكتاب إنه "يجب التطوير الوظيفي للمكان وتركيب كاميرات وحراسة حتى يعرف من يحوم حول المكان، مؤكدا أنها إمكانيات ليست مكلفة، وأشار إلى أن من يفجر مقر المحكمة قد يكون طائفة هدفها تعطيل المحاكم وعدم إشغالها لأن المحاكم مرتبطة بالأمن، وبدون أمن لا يوجد قضاء.

وأوضح مدير نيابة المخدرات أنه بالنسبة لنيابة المخدرات فهي جهاز خاص مستقل عن الشرطة وجهاز مكافحة المخدرات يتبع للإدارة الرئيسية في طرابلس.

ونوه إلى أنه لم يتم تفعيله إلى الآن بسبب عدم وجود مقرات وسيارات، مضيفاً أن العمل يتم مع مراكز الشرطة بصفة ودية مع كل مركز واختصاصه، بالإضافة إلى مسألة الخبرة القضائية يتم إرسال العينات إلى مدينة البيضاء (200 كيلو شرق بنغازي) لإجراء التحاليل.

ولفت إلى أنه لا يمكن تفعيل الجهاز بدون توفير أمن لأن هناك العديد من القضايا التي يتهرب فيها القضاة خوفا على حياتهم، مشيرا إلى أن الإدارة العامة عملها هو تأشيرات، والتنفيذ من مهمة عناصر الشرطة.

المستشار نعيمة محمد جبريل .. بمحكمة استئناف بنغازي :

لاشك أن ترجع بنا الذكريات إلى يوم 17 فبراير حينما وقفوا يومي 19/18 فبراير أمام هذا المبنى الشامخ وكان هدير وأصوات الآلاف المؤلفة ينادي بسقوط النظام .. هذه لحظة لا تنسى في التاريخ في حياتي تربطني بذكريات الثورة في تلك الفترة .. واليوم نحن نقف هنا والآلاف المؤلفة في ليبيا تطالب ببناء الدولة وبدأنا في بناء المؤسسات ولاشك أن إعادة هذا المبنى لكونه محكمة يطبق فيه القضاة والقانون هذا يعني أننا بدأنا في دولة القانون ودولة المؤسسات .. وافتتاحه اليوم له دلالات كثيرة أولاً يربطنا بتاريخ الثورة التي كانت مهددة من قبل الكتائب وهدير الأصوات وهي تطالب بأن العاصمة طرابلس وأن ليبيا موحدة والناس تطالب بالعدالة وبالحرية والنظام والمساواة وحقوق الإنسان.. وفعلاً استطاعت الثورة أن تنجح وتحقق النصر بتحرير العاصمة .. لاشك أنها مرحلة مهمة جداً أيضاً مؤشر آخر لبناء الدولة .. لاشك أن إعادة هذا المبنى لوزارة العدل يدل على عودة دولة

القانون.. ومن خلال هذه المناسبة أتمنى من الأمهات أن يلتفتن إلى الجيل الجديد وتربيته على ثقافة الديمقراطية والقيم والأخلاق لأن اللانظام الديكتاتوري استطاع لمدة أكثر من أربعين سنة أن يعدم الكثير من القيم والأخلاق .. أتمنى أن تكون السنة الجديدة سنة طموح من أجل بناء الإنسان نغرس فيه ثقافة الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان والقيم والأخلاق ومبادئنا المستمدة من الدين الإسلامي.

زكية عبدالرحيم إبراهيم .. موظفة بمحكمة شمال بنغازي..

اشتغلت حوالي 36 سنة رئيس قسم شؤون المحفوظات والطباعة وحالياً مسؤولة عن الشؤون الإدارية للمحكمة.. هذا اليوم يعتبر يوماً مهماً في تاريخ محكمة شمال بنغازي والحمد لله على هذا التاريخ ولكن أريد إضافة كلمة لكي يسير العمل على أكمل وجه لابد أن نتطرق إلى المعوقات وضرورة وضع حلول منها قرارات التسوية والترقية وكذلك قرار إلغاء الزيادة لماذا موظفة الهيئات القضائية لا تعتبر عضو الهيئات لأنها جزء مكمل لعمل عضو الهيئات فالقاضي أو الوكيل أو المحامي لايعمل لوحده فلابد من الموظفة سواء كان في المحفوظات أو النيابة أو إدارة المحاماة أو موظفة الأرشيف .. كلمة أخيرة وجه المساواة والعدالة في كل شيء.

وتقول نورية محمد السحاتي ..

المتعينة في المحكمة منذ عام 1993 والتي تشتغل بمحاضر الاتفاق طلاق وصلح كاتباً .. الحمد لله العمل يسير بشكل سليم ومستمتعين بالعمل واليوم يعد كالعيد بالنسبة لي والتفجير الذي حدث بالأمس لم يؤثر فينا بل زادنا حماساً وإن شاء الله يعم الأمن في ليبيا..

عبدالله محمد .. موظف بمحكمة شمال بنغازي أمين دائرة الجزئي المستئنف .. اليوم استئناف لمحكمة شمال بنغازي والكل يعلم أن المحكمة احتضنت الثورة وهي التي فتحت أبوابها لثورة 17 فبراير منذ اليوم الأول واليوم نحتفل بإعادة افتتاح مقر محكمة شمال بنغازي حقيقة أقول كلمة في حق زملائي الموظفين بالفعل اثبتوا أنهم رجال وأنهم على مستوى الحدث تحدوا الصعاب واشتغلوا في ظروف صعبة للغاية اشتغلنا تحت التفجير وتحت خطر السلاح ورغم تعرض المحكمة للتفجير نزداد عزيمة وثباتاً .. واليوم نتوج هذا المجهود بإعادة ولادة محكمة شمال بنغازي من جديد أتمنى من وزير العدل إعطاء الموظفين حقوقهم فالموظف مازال مهمشاً وحتى مرتباتنا مازالت في وضع متدن مقارنة بأعضاء الهيئات القضائية برغم أننا نعمل في مسار واحد.

القاضي محرم مخضرم.. قاضي وكيل محكمة بمحكمة شمال بنغازي

.. إن شاء الله تكون هذه المناسبة مناسبة خير لبدء العمل بهذه المحكمة التي تعد مقر أصيل بصفة عامة لمحكمة شمال بنغازي نحن القضاة نطبق القانون والقانون بصورة جهة تشريعية نحن عملنا

على تطبيق القانون فنتمنى من السلطات المختصة في الدولة ولو عن طريق وزير العدل والمؤتمر الوطني العام أن ينظر في إصلاح وتعديل وإلغاء بعض القوانين التي كانت في العهد السابق وإصدار تشريعات خصوصاً تلك التي تتعلق بحقوق الناس كحقوق الملكية يجب أن تصدر تشريعات جديدة وإلغاء التشريعات السابقة والقانون رقم (4) ويفترض أن تسعى الدولة والمتمثلة في المؤتمر الوطني العام كسلطة تشريعية بإلغاء التشريعات القديمة وإصدار ما يتماشى مع بلادنا ومع حقوق الإنسان في عهد ثورة 17 فبراير وأماني الشعب والمجتمع الليبي كما نرجو من الجهات المختصة وخاصة الداخلية أن تشدد الحراسة والأمن على المحاكم وعلى المقرات وتفعيل الشرطة القضائية وأتمنى أن تقوم دولة القانون والعدالة والمساواة بين الناس.

المستشار أحمد المسماري .. رئيس محكمة بمحكمة شمال بنغازي

.. بمناسبة افتتاح محكمة شمال بنغازي وعودتها للعمل بعد صيانتها هذه المحكمة تاريخية تم افتتاحها عام 1963 فكلنا حريصين على عدم ضياع أو تبعثر أرشيف وتاريخ المحكمة وسجلات تاريخية للدولة الليبية تجدها في هذه المحكمة أرشيف جامع لجميع الوثائق التاريخية وأصبحت رمزاً لثورة 17 فبراير لأنها انطلقت من هذا المبنى فكان شعارها العدل والمساواة والحرية والإنسان رسالة في هذه المناسبة أود أن يستقل القضاء ويتم تفعيله فهو ليس مطلباً وإنما هو استحقاق للشعب الليبي الذي قامت الثورة من أجله هو استقلال القضاء والعدالة والحرية والديمقراطية فطالما القضاء بخير فالناس بخير فيجب احترام أحكام القضاء فهو الذي تبنى به الدولة ورسالة أوجهها لجميع أفراد الشعب الليبي القضاء مازال بخير بحكم وظيفتي كقاض وأن محكمة شمال بنغازي مشهود لها بأخلاقها بأحكامها النزيهة والشفافة حتى قبل ثورة 17 فبراير وكانت من حصاد الثورة هي أحكام صدرت ضد الدولة الليبية منها قضية الكشف على مصير ضحايا أبوسليم وغيرها من القضايا.. فنقول أن القضاء مازال بخير.

كلمة رئيس محكمة شمال بنغازي الابتدائية المستشار موسى عبدالحفيظ للعدالة .. صدر قرار بتعييني مستشاراً بمحكمة شمال بنغازي في 2012/5/9 وكانت المحكمة بمقر بميدان رغم تعرضها للتفجير مما ترتب عليه أضرار كبيرة في مباني المحكمة مما أدى الجمعية العمومية للقضاة بالمحكمة للاجتماع وقرروا تعليق العمل بالمحكمة نتيجة عدم امكانية الاستمرار في العمل بسبب الأضرار التي تعرض لها المبنى .. ويوم 5/27 انعقد أول اجتماع للجمعية العمومية للمحكمة وكان على رأس الأولويات للجمعية تفعيل العمل بالمحكمة بجميع دوائرها وبدأ العمل يسر سيراً حسناً بالرغم أن يوم 7/27 حصل انفجار ثان تسبب في أضرار ولكن أعضاء الجمعية أصروا أن مثل هذه التفجيرات لا تؤثر في عمل أعضاء وقضاة المحكمة حتى يسير العمل وتم تحقيق نسبة فصل ممتازة في القضايا من العدم.. كما أن النسبة الآن بالتحديد آخر شهر تصل إلى 35 ٪ بعدما كانت لا توجد أي دائرة تفصل في المحكمة كذلك حصل انفجار في بداية شهر 12 للجانب الخلفي للمحكمة واستمر العمل ويوم 12/29 تم الانتقال إلى محكمة شمال بنغازي وبدأنا العمل أمس تعرضت المحكمة لانفجار آخر رغم الانفجار بعض قضاة المحكمة عقدوا الجلسات في ظل وجود الزجاج المبعثر وفي ظل التفجير المروع إيماناً بأن مثل هؤلاء الأشخاص لاينقصوا من هممنا ويستمر عمل القضاة لأن الدولة بدون قضاء لاتستقيم لكي نصل لما نصبو إليه هو تحقيق مبدأ العدالة والنهوض بالوطن .. بالنسبة لصيانة المحكمة بدأ العمل شهر (5) وأثناء وجودي بطرابلس لحضور دورة بمعهد القضاء للطعون الانتخابية التقيت بالسيد وكيل وزارة العدل المستشار خليفة عاشور وتناقشنا حول موضوع المحكمة من حيث صيانتها والحقيقة السيد الوكيل مشكور جداً على تعاونه ووقفه معنا وقفة جادة وأصدر التكليف بموجبه قام المقاول باستئناف العمل وكنت مشرفاً بشكل شخصي لمتابعة أعمال الصيانة بشكل يومي ومن حيث الأثاث لا ننسى مساندة الوكيل خليفة عاشور والوكيل وائل نجم بوقفهم معنا والحمد لله اليوم نصل إلى يوم الافتتاح ثمرة الجهد خلال المدة الماضية كما لا ننسى أنني التقيت بالسيد الوزير في شهر 12 وكان دعمه لنا رائعاً وكذلك السيد رئيس المجلس الأعلى للقضاء له دور فعلاً في صيانة المحكمة كل الجهود تظافرت وأثمرت هذه النتيجة اليوم باعتباري رئيس محكمة شمال بنغازي الابتدائية يمكننا أن نرد على اتهامات الشارع بأن القضاء غير مسير وأن القضاء موقوف لانعقد الجلسات.. نحن في ظل أربعة انفجارات تعرضت لها المحكمة جلساتنا تنعقد وأكبر دليل يوم أمس كانت الجلسة منعقدة رغم الانفجار، الجلسات تعقد، الاحصائية موجودة التي تبين العمل سواء في المجال الشرعي، المدني، الجنائي، الأمور تسير بطريقة مرضية الآن نحن في الافتتاح أيضاً الجلسات منعقدة بوجود القضاة ..

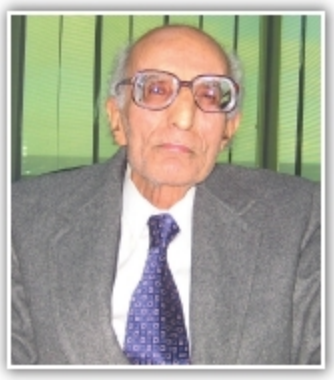

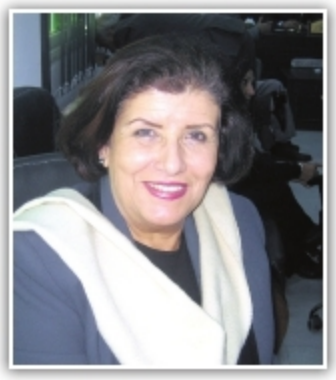

❖ **وماذا عن القضايا الجنائية ..؟**

القضايا الجنائية بالنسبة للوضع الجاري وخاصة من ناحية أمنية ونكون صادقين ولايخفى الأمر على أحد جميع القضايا الجنائية تنظر ولكن فيما يتعلق بالمحبوسين تنظر في سجن الكويفية بمحكمة الاستئناف بمحكمة الكويفية فيما يتعلق بالقضايا الجنائية المفرج عنهم تنظر هنا بمحكمة شمال بنغازي والمجلس الأعلى للقضاء أصدر قراراً بهذا الشأن على أساس أن القضايا الجنائية الموجودة بها موقوفون تنظر بمحكمة الاستئناف بجانب سجن الكويفية، كما أن نسبة الفصل في مثل هذه القضايا تصل إلى 55٪/50 أقل تقريباً لمحكمة شمال بنغازي.

وماذا عن التفجير الذي تعرضت له محكمة شمال بنغازي بالأمس..؟

نعم كانت هناك بعض الأضرار في زجاج المباني التفجير وقع مع حوالي الساعة الواحدة ظهراً فقد زرعت قنبلة أمام الباب الرئيس للمحكمة مما سبب تحطم النوافذ بالكامل وتحطم مكاتب داخل المحكمة رغم هذا كله بعض السادة القضاة استمروا في جلساتهم المنعقدة ولم يتركوا المكان في ضوء تناثر الزجاج إيماناً منهم وحرصاً على أن تمر الأمور بشكل صحيح.

❖ **أستاذي ما هي خططكم المستقبلية للمحكمة ..؟**

أهم الأشياء أن المحكمة استردت عافيتها ونسير في الاتجاه الصحيح فوصلت لمرحلة فصل ممتازة وتصل نسبة الفصل إلى 100٪ وبالتالي ستسود العدالة والقضاء بين الناس.

❖ **اليوم يصادف أول يوم في السنة الجديدة فبماذا تختتم حوارنا هذا ..؟**

لابد أن تتظافر الجهود جميعاً من الموظف المسؤول وخاصة بوزارة العدل وعلى رأسهم السيد الوزير ووكلاء وأعضاء الهيئات القضائية وإعداد خطة عمل واضحة للجميع للسير في تطبيقها لكي يطمئن الشعب بتفعيل القضاء بشكل كامل لكي يردع كل من ارتكب جرم لاتخاذ الإجراءات اللازمة من النيابة والقضاء أو المحكمة لكي تكون بلادنا الأفضل.

الموظف في قطاع العدل مازال مهمشاً مقارنتاً بأعضاء الهيئات القضائية

wondershare ™

اعداد : سميرة سويسي

الإدعـــاء المباشـــر

الأصل أن النيابة العامة دون غيرها مختصة بتحريك ورفع الدعوى العمومية إلا أن المشرع أورد استثناءً محدد الشكل لايمكن التوسع فيه.. وهذا الاستثناء ورد في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية والتي تنص على أن : « تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون»..

بمعنى أن الإدعاء المباشر هو حق للمدعي المدني في المجتمع والمخالفات في رفع الدعوى العمومية مباشرة بتكليف المتهم بالحضور أمام القضاء..

وإن أورد المشرع استثناء على اختصاص رفع الدعوى على النيابة العامة فإن مباشرة هذه الدعوى لا يمكن أن يكون إلا من النيابة العامة وحدها دون غيرها من الجهات الأخرى وهذا ما جاءت به المادة الثانية من قانون الإجراءات الجنائية حيث تنص المادة على أن : « يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة بمباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون ويجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العامة من يعين لذلك من غير هؤلاء بمقتضى القانون»..

حيث أنه ومن خلال الإدعاء المباشر أعطى للمضرور من الجريمة رفع الدعوى بنفسه في حالة عدم قيام سلطة الاتهام «النيابة العامة» برفع الدعوى لأي سبب من الأسباب أي أنه :«لكل من يدعي حصول ضرر له من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية في الشكوى التي يقدمها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي» هذا طبقاً للمادة (17) من قانون الإجراءات الجنائية.

وهذا النص قد حدد المدعي بالحقوق المدنية بالمضرور وهذا يختلف عن المجني عليه وإن كان الأمر الغالب أن يكون المجني عليه مضروراً من الجريمة ومن هنا ليس للمجني عليه حق الادعاء المباشر إلا أنه في بعض الأحيان يكون المضرور من الجريمة شخصاً أو طرفاً آخر غير المجني عليه ولا يشترط القانون أن يكون المدعي بالحقوق المدنية شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً، بمعنى آخر أن وقوع الجريمة قد يلحق ضرراً بأشخاص آخرين خلاف المجني عليه كما يحدث في حالات القتل الخطأ فهنا يلحق الضرر بالزوجة والأولاد ويحق لهم تحريك الدعوى الجنائية مباشرة رغم أن صفة المجني عليه لم تثبت لهم والقانون يسوي بين الضرر المادي والضرر الأدبي فالمضرور من الجريمة يمكنه الإدعاء المباشر حتى ولو كان الضرر الذي لحقه أدبياً أو معنوياً كما هو الشأن في جرائم السب والتشهير..

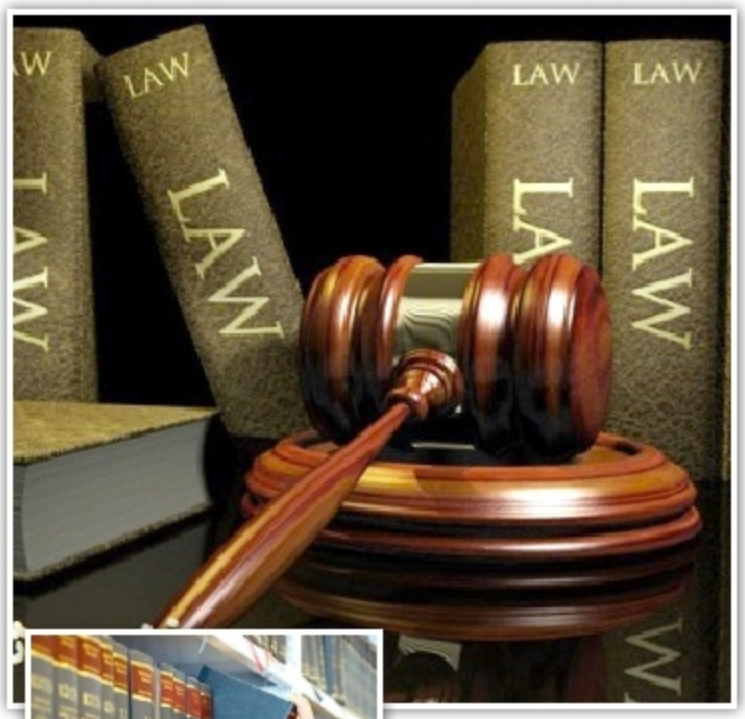

ومن شروط الإدعاء المباشر قبول الدعوى المدنية وسبيل المدعي بالحق المدني لرفع الدعوى الجنائية هي بقبول دعواه المدنية فإن لم تكن كذلك فإن المدعي المدني لن يستطيع أن يباشر الدعوى الجنائية..

وهنالك شرط آخر للادعاء المباشر وهو قبول الدعوى الجنائية وهو السند الذي أباح الخروج عن القاعدة العامة .. فالقاعدة أن القضاء المدني هو المختص بالنظر في طلب التعويض وقد أجيز هذا الأمر للقضاء الجنائي استثناءً ورد على الأصل فالدعوى المدنية تحرك الدعوى الجنائية فلا تكون الدعوى الجنائية مقبولة إذا كانت الواقعة لا تشكل جريمة..

وأيضاً من شروط الإدعاء المباشر أن لايكون هناك تحقيق مفتوح مازال قائماً بغض النظر عن جهة التحقيق سواء كانت النيابة العامة أم قاضي التحقيق أم غرفة الاتهام..

إن من إجراءات الإدعاء المباشر هو تكليف الخصوم بالحضور أي أنه لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بإعلان صحيفة الدعوى الجنائية من قبل المدعي بالحقوق المدنية بأن يكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة في يوم يحدده في الصحيفة وهذا ما بينته المادة (206) من قانون الإجراءات الجنائية : «يكون تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في المخالفات وبثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجنح غير مواعيد مسافة الطريق وذلك بناء على طلب النيابة العامة أو المدعي بالحقوق المدنية»..

وبموجب نص المادة (229) من قانون الإجراءات الجنائية على المدعي بالحقوق المدنية بإلزامه بدفع الرسوم القضائية وإيداع الأمانة مقدماً كما أوجب إيداع الأمانة التكميلية وحكمة ذلك هو تجنب إعسار المدعى إذا ما قضى ببراءة المتهم وإلزام المدعي بدفع المصاريف كما أن هذا الأمر يضيق من مجال التعسف في استعمال حق الإدعاء المباشر.

رفع الدعوى الجنائية بطريق الإدعاء المباشر ينتج عنه تحريك الدعوى المدنية تبعاً لها غير أن ذلك لايلزم النيابة العامة التي تباشر الدعوى الجنائية بالانضمام لطلبات

أغرب قوانين العالم

الموت في قاعة البرلمان يعد مخالفة في بريطانيا

أحياناً يغالي البريطانيون في قوانينهم ولوائحهم ومن يتتبع ويدقق ويمحص سيجد عديد القوانين الغريبة وهذه احداها حيث يمنع القانون ويعاقب كل من يموت في مبنى البرلمان باعتباره جزءا من القصر الرئاسي ، وبالتالي كل من يموت بين جدران هذا المبنى يعاقب بأن يحصل على جنازة غير رسمية ويدفن في مدافن عامة وعلى مشرفي القصر إخراج كل من يعتقدون أنه يحتضر خارج المبنى.

فلندا تسجل المخالفة الأغلى للسرعة في العالم

القانون الفنلندي يقوم باحتساب مخالفات السرعة وفقاً للدخل المادي للمخالف أي إن كل مخالفة تتيح للسلطات اقتطاع نسبة معينة من أموال المخالف وفي سنة 2002 فوجئ أنساي فانجوكي مدير الشركة الشهيرة نوكيا بخطاب مخالفة سرعة يطالبه بدفع 12.5 مليون دولار غرامة قيادته دراجته النارية متجاوزاً السرعة القانونية المحددة هذه المخالفة اعتبرت الأعلى في تاريخ البشرية حيث دفعت بالسيد فانجوكي لتعيين محام يطالب بإعادة النظر حول قيمة هذه المخالفة ونجح بالفعل واصبحت قيمة المخالفة 103 آلاف دولار ورغم التخفيض ما زالت هذه المخالفة الأعلى في التاريخ.

مصطلحات قانونية

علانية الجلسات: يقصد بعلانية الجلسات أن يتم تحقيق الدعوى والمرافعة فيها والنطق بالحكم في جلسة علنية يكون لمن يشاء من الجمهور أن يشهدها كما يجوز نشرها في جميع وسائل النشر المختلفة وتعتبر علانية الجلسات من الضمانات الأساسية للتقاضي.

التركة: هو ما يتركه الشخص بعد موته من أموال وحقوق مالية رجح فيها العنصر المالي على الحق الشخصي بغض النظر عن أن يكون المستحق لها وارثاً أو غير وارث فكل ما يتركه الشخص بعد وفاته يقال له تركة سواء أكان قبل وفاته وسواء أكان ديوناً عينية أو متعلقة بأعيان المال.

هل تعلم ..؟

* بأنه هناك قانون يحظر تناول الطعام في الطريق العام في غير حالة الضرورة على وجه يخدش الذوق العام أو ينتج عنه تلوث الطريق بالفضلات وإذا ما تم ضبط من يخالف هذا القانون يحرر له محضراً بالمخالفة والتوبيخ والإنذار وإذا ما ثبت أن أحد الأشخاص قد تكرّر منه ارتكاب المخالفة ثلاث مرات على الأقل فلا يجوز إعطاؤه شهادة حسن السيرة والسلوك وهذا طبقاً للقانون رقم (51) لسنة 1974 من قانون العقوبات.

wondershare™

إعداد: راضية المعداني

الآبـــــــاء والأبـــــناء

فيما تمر الأيام وتتسابق السنوات في تغيير ملامح وأفكار الناس باستمرار، ينسى الآباء في كثير من الأحيان، أنهم كانوا في يوم من الأيام أطفالاً وأبناءً يتذمرون من طلبات و أوامر الآباء، ويجدون - من وجهة نظرهم - إجحافاً من الآباء بحقهم، وتقليلاً من شأنهم..

فيما يغيب عن أذهان معظم الأبناء أنهم سيقفون يوماً أمام أولادهم يفرضون عليهم ما يرونه - أنسب - لهم في كل شيء، ويحدّدون لهم الخطأ والصواب، ويقسون عليهم أحياناً وبين نسيان الآباء ومحدودية فكر الأبناء، تتجدّد مشكلة مستمرة، طالما بقيت الحياة تضج بالصخب والتجدّد، وهي الفجوة بين الآباء والأبناء بكل أبعادها، العمرية والفكرية والثقافية وما يتعلق بالعادات والتقاليد وما يرتبط بدخول تكنولوجيات جديدة وتطور على مختلف الأصعدة وغيرها.

ورغم أن لكل عصر خصائصه، وكل يرى أن عصره أكثر حساسية من غيره، فإننا نرى أن عصرنا كذلك يتمتع بخصوصية فريدة، ساعدت في تباعد الفجوة بين الجيلين، بسبب ما طرأ في عصرنا الحديث من تطور متسارع لم تشهد له الحقبات الماضية مثيلاً، وما شهده من تقارب في الزمان والمكان، وإلغاء لحواجز كثيرة ارتبط أساسا بالتكنولوجيا التي حوّلت العالم إلى قرية صغيرة.

تعد الفجوة العمرية أكثر الفجوات تأسيساً للاختلافات اللاحقة، فبقدر ما يبتعد جيل الآباء - زمنياً - عن جيل الأبناء، تتسع الفجوات الأخرى، وتضيق مساحة الإلتقاء الفكري والثقافي وحتى اللغوي.

في الماضي كان الشبان يتزوجون في سن مبكرة، تصاعدت مع مرور الزمن، إذ كانت الأجيال السابقة تحرص على تزويج أبنائها عند سن البلوغ، ثم في أجيال لاحقة بات الزواج في سن أكبر بسبب اتساع المدن وتنوع المصالح وتباعد المنازل..

كانت العائلة الواحدة قد تزوج جميع أبنائها في منزل الأب، ولم يكن على الابن أن يحمل الكثير من المسؤوليات كي يكون أباً..

ومع تعقد الحياة أصبح لزاماً على الشاب أن يؤمن منزلاً وعملاً، ما ساعد في تقدم سن الزواج، وفي جيلنا الحالي بات على الشاب أن يكون متحصناً بالكثير من المسؤوليات والقدرات كي يقدم على الزواج ، وإن تزوج آخر الإنجاب لوقت لاحق ريثما تتحسن الأمور المادية.. هذا التقدم التدريجي في سن الزواج والإنجاب أثمر عن فجوة كبيرة لم تكن في السابق موجودة بين أعمار الآباء والأبناء..

فبدل أن يكون بين الأب وابنه 20/15 عاماً كحد أقصى بات الكثير من الآباء يبتعدون عن أبنائهم مسافة 30 سنة أو تزيد..

هذا الاختلاف الكبير في الأعمار ولّد مسافات متباعدة من الثقافة والعادات والتقاليد والأفكار ومدخلات العصر الحديث بين الجيلين، ما ساعد في بروز أكبر للمشكلة .. تتبع عديد المشاكل، الفجوة العمرية بين جيل الآباء والأبناء، حيث تظهر فجوات أخرى كمثل :

الفجوة الفكرية : لكل عصر طريقة تفكيره وقناعاته وأسلوب دراسة ومعلومات متوفرة، ما يساعد في خلق حالة فكرية معينة لدى أبناء الجيل الواحد، تختلف مع نظيراتها في الأجيال الأخرى..

العادات والتقاليد : مع تغير الحياة بشكل دائم، وتبدلها، ودخول معطيات جديدة وخروج أخرى، تتغير العادات والتقاليد بشكل مستمر وهادئ ربما لا يلحظها الشخص خلال حياته، إلا أن هذا الاختلاف يظهر بشكل واضح في اختلاف العادات والتقاليد بين جيل الآباء والأبناء..

أنماط الحياة : كذلك تتغير أنماط الحياة وأسلوب العيش، الاستيقاظ في الصباح، السهر، أهمية السيارة، لقاء الأصدقاء، مشاهدة التلفاز، ألعاب التسلية، السياحة.. الخ وغيرها من الاختلافات الكثيرة والعديدة التي قد تتوالد مع مرور الأيام..

الحل في الصحوة، أن يصحو كل فرد مسؤول عاقل راشد بالغ من غفلته ويدرك مهمته وينجزها، بإخلاص وأمانة، وليطرد التبعية والتخلف والانقياد الأعمى نحو الهاوية.

فيدرك الأب مسؤوليته ويلملم جراح الغفلة ويصلح ما قد فسد ويشارك بكل جدية في تربية أبنائه وإنقاذهم من كبوتهم قبل أن يقعوا في جحر الضب المناقدين إليه بلا وعي ولا تفكير، وليكن نعم قدوة لنعم خلف..

ولتدرك الأم عظم الأمانة التي في عنقها ولتقبل على احتضان أبنائها وبناتها ولترعاهم ولتعلم أنهم كسبها وربحها في الدنيا والآخرة، فبعزهم عزها وبفوزهم فوزها، ولتخلع ربقة الجاهلية الحديثة ولتكن نعم الأم لأفضل بنت ونعم الزوجة لزوجها ونعم القلب الذي يسع أبناءها، ولتكن الحصن المنيع والسور الواقي الذي يقف بالمرصاد وبلا هوادة ضد كل دخيل ومتسلل إلى بيتها الأمن ، وليدرك الابن ولتدرك البنت مدى خطورة الانحراف عن المسار والجادة، ولندع اللوم جانباً ولنكن غرساً طيباً باراً نعين آباءنا وأمهاتنا على برنا وحسن تربيتنا، ولنكن خير خلف لخير سلف وما نزرعه اليوم نحصده غداً ولنعلم أن عزنا في ماضينا وفي العلم والعمل والاستقامة ولننظر بعين ثاقبة إلى ما وصل إليه الغرب من انهيار أخلاقي وتفكك أسري وأمراض ليس لها عد ولا حصر .. فهل نسير نحو الهاوية أم نقود العالم كله نحو العلياء والسمو..

مشاركة : أم سلمى

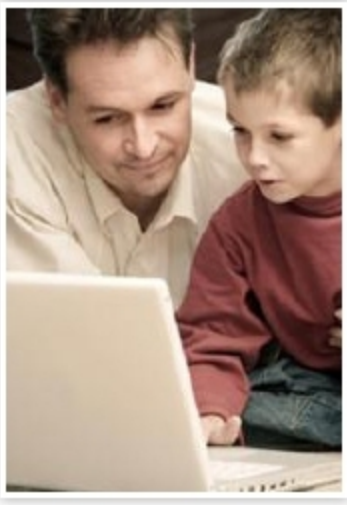

أخبار

اللجنة التشريعية والدستورية بالمؤتمر تناقش بند علاوة العائلة

ناقشت اللجنة التشريعية والدستورية بالمؤتمر الوطني العام صياغة مقترح قانون بشأن علاوة العائلة.. حيث تطرق المجتمعون خلال الجلسة لبند مقترح تعديل القانون رقم (19) عضواً بشأن موضوع تداول رئاسة اللجان.. وتمت مناقشة مقترح بتعديل قانون العقوبات والإجراءات العسكرية ومناقشة إعداد تقرير حول برنامج الحكومة

لجنة إدارة الحوار المجتمعي حول الدستور تناقش جملة من القضايا

ناقشت لجنة الحوار المجتمعي خلال الأيام الماضية خلال اجتماعها أهمية تحديد أهداف اللجنة وآليات تنفيذها والميزانية التي تحتاجها لتنفيذ الأهداف..

وطرحت اللجنة مسودة توضح آلية عمل اللجنة وكيفية تكوين لجان فرعية لإعداد خطط العمل المستقبلية شاملة الاستبيان والميزانية المطلوبة لتسيير عمل اللجنة.

المسؤولية الاجتماعية ودورها في إعادة السجين إلى حضن المجتمع

تعد المسؤولية الاجتماعية لإعادة السجين إلى حضن المجتمع ضرورية وذلك لضمان عدم العودة إلى الجريمة، أو الركون إلى العزلة والسلبية، أو العزوف عن العمل والإنتاج، مما يجعله عالة على غيره .. كما أن كفالة أسرة السجناء خلال فترة العقوبة، وتوفير حياة كريمة لها من المسؤوليات الكبيرة، التي تتطلب تضافر الجهود وفق رؤية إنسانية، وفي المجمل هناك أساليب ثلاثة تتكامل وتترابط لخدمة السجناء، يتمثل الأسلوب الأول في رعاية السجين داخل المؤسسة الإصلاحية حتى خروجه، وتقوم بهذا الدور المؤسسة الإصلاحية ذاتها وبدرجة كبيرة، ويتحدد الأسلوب الثاني رعاية أسرة السجين منذ إيداع السجين حتى بعد الإفراج عنه، وتؤدي المؤسسات الأهلية الدور الكبير في هذه الرعاية، ويتمثل الأسلوب الثالث في الرعاية اللاحقة للسجين بعد الإفراج عنه، وتستطيع المؤسسات الأهلية أداء هذا الدور، من أجل أن يبدأ السجين حياةً جديدة.

القوانين الدولية

تعد معاملة السجناء بما يليق مع الكرامة الإنسانية مبدأ رئيساً، وقد تم تقنين هذا المبدأ من خلال مبادئ ومواثيق دولية، وجاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 111/45 المؤرخ في 14 ديسمبر 1990م تتويجاً للمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، وهي ملزمة لجميع الدول، وتتمثل في الآتي:

- يعامل كل السجناء بما يلزم من الاحترام لكرامتهم المتأصلة وقيمتهم كبشر.
- لا يجوز التمييز بين السجناء على أساس العنصر أو اللون، أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد أو أي وضع آخر.
- من المستحب، مع هذا، احترام المعتقدات الدينية والمبادئ الثقافية للفئة التي ينتمي إليها السجناء، متى اقتضت الظروف المحلية ذلك.
- تضطلع السجون بمسؤوليتها عن حبس السجناء وحماية المجتمع من الجريمة بشكل يتوافق مع الأهداف الاجتماعية الأخرى للدولة ومسؤولياتها الأساسية عن تعزيز رفاه ونماء كل أفراد المجتمع.
- باستثناء القيود التي من الواضح أن عملية السجن تقتضيها، يحتفظ كل السجناء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحيث تكون الدولة المعنية طرفاً، في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبروتوكوله الاختياري، وغير ذلك من الحقوق المبينة في عهود أخرى للأمم المتحدة.
- يحق لكل السجناء أن يشاركوا في الأنشطة الثقافية والتربوية الرامية إلى النمو الكامل للشخصية البشرية.
- يضطلع بجهود لإلغاء عقوبة الحبس الانفرادي أو للحد من استخدامها وتشجع تلك الجهود.
- ينبغي تهيئة الظروف التي تمكن السجناء من الاضطلاع بعمل مفيد مأجور ييسر إعادة انخراطهم في سوق العمل في بلدهم، ويتيح لهم أن يساهموا في التكفل بأسرهم وبأنفسهم مالياً.
- ينبغي أن توفر للسجناء سبل الحصول على الخدمات الصحية المتوافرة في البلد دون تمييز على أساس وضعهم القانوني.
- ينبغي العمل، بمشاركة ومعاونة المجتمع المحلي والمؤسسات الاجتماعية ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمصلحة الضحايا، على تهيئة الظروف المواتية لإعادة إدماج السجناء المطلق سراحهم في المجتمع في ظل أحسن الظروف الممكنة.
- تطبق المبادئ المذكورة أعلاه بكل تجرد.

وإذا كان الجزء الكبير من هذه المبادئ يلزم الدولة ممثلة في مصلحة السجون القيام بمسؤولياتها في توفير المعاملة الكريمة للسجين، وتأهيله خلال فترة وجوده في السجن، فإن هناك مسؤوليات كبيرة تقع على منظمات المجتمع المدني من أجل دعم برامج إدماج السجين في الحياة مجدداً، ومساندة المؤسسات الرسمية لتحقيق هذا الهدف النبيل، إلى جانب دورها في حماية أفراد أسرة السجين من الانحراف، بتوفير ظروف الحياة الكريمة لهم، خلال فترة قضاء العقوبة.

إذا كنتَ تشك في قدراتك فسوف تفشل

الثقة تشبه فيروس ينتشر في جسدك كله، إذا كنتَ تتحلى بها فإنها سوف تصيب كل شيء بطريقة إيجابية وإذا كنتَ لا تتحلى بها فإنها تحط من قيمة أي شيء تفعله.

الإبداع ينبع من داخلك فاستكشفه:

كل إنسان يرغب في التفكير في شيء جديد أو يحل مشكلة لا يستطيع أي شخص آخر حلها أو يطرح فكرة قيمة لم يفكر فيها غيره .. وإن بعض أصحاب المشاريع يقدم مكافآت مالية لموظفيه على الأفكار الإبداعية ولهذا يجب أن تنهمر فيض من الأفكار الإبداعية المبتكرة أليس كذلك .. وهكذا فإن الإبداع لا يأتي مقابل مال أو مكافآت وإنما يأتي عندما نركز اهتماماتنا على شيء معين لرغبة منا في ذلك .

والإبداع لا وطن له ولا حدود ولكن حاول أن تستكشفه أنت !!!

ما الذي يحدّد عملية التفاوض من عدمه؟

المهارة هنا تلعب دوراً وكذلك موقف التفاوض النسبي ولكن في النهاية عندما تمتد المفاوضات لفترة طويلة تعتمد على قدرتك على الاستمرار على مستوى ثقتك بنفسك، وسوف تنتهي المفاوضات بسرعة أكثر إذا كانت ثقتك بنفسك ضعيفة.

تحقيق انتصارات صغيرة :

السعي وراء تحقيق أهدافك يشبه إلى حد كبير تجميع صور متقطعة لتصل إلى الصورة النهائية وبينما تسعى في النهاية إلى تحقيق النتيجة النهائية مازال عليك العمل قطعة بقطعة.

أغتنم البهجة من هذه العملية واستخدم النجاحات الصغيرة التي تحققها في تزويدك بالوقود لمواصلة جهودك المستمرة.

wondershare™

مقالات في كلمات:

❖ يا الله امنحني الصبر لأتقبل الأشياء التي لا يمكنني تغييرها.. والشجاعة لأغيّر الأشياء التي أستطيع تغييرها.. والتفكير الكافي لأعرف الفرق بينها..
❖ لا يستطيع المرء أن يكون متأكداً من أن هناك شيئاً يعيش من أجله إلا إذا كان مستعداً للموت في سبيله..
❖ قليل من المتحمسين .. يمكن الثقة بهم..
❖ السلطة فساد .. والسلطة المطلقة فساد مطلق..
❖ الريش الجميل ليس كافياً يصنع طائراً جميلاً..
❖ «نفس المعنى بعد ألف سنة» الفضيلة .. عجز..

شهيد الزمن الأحدب

شعر : محمود عبدالغفار دياب
مجلة العربي عدد306 مايو 1984

أضحى منبوذاً كالأجرب
تنهشه الذكرى كالعقرب
تبكيه دموع دامية
تتساءل : أيّان المهرب
مشلول الخطو يطارده
غدر مجنون لا يتعب
وئدت أحلام طفولته
كلطيم ضيّعه الأقرب
نهشته ذئاب جائعة
بقرته وقالت : لا تغضب
حشرجة الروح تحركه
والقاتل من دمه يشرب
صلبوه وحيداً عرياناً
والموت بمهجته يلعب
تتوعد عيناه الدنيا
سملوها صاحت : «لن يرهب»
يمناه أشارت ويلكمو
قطعوها والزند تصّلب
فتحامل يوسعهم ركلاً
بتروا ساقيه ، وما أذنب
كتبت يسراه وصيته
بدم في رمل يلتهب
«الحريات لها ثمن
وبغير دماء لا تكتب»
«سأموت لتحيا يا وطني
قسماً بترابك لن نغلب»
«إصرار الحق يحققه
والباطل يزهق أو يصلب»
قبله الموت برحمته
فاستشهد في الزمن الأحدب
تركوا أشلاء جريمتهم
نهباً لنسور أو ثعلب
نثروه بلا كفن مزقاً
بخلوا بالقبر فلا تعجب
زلزلت الأرض لمصرعه
والحور العين به تذهب
وسمعت نداء أسعدني
والشرق عيون تترقب
«ما مات شهيد تعرفه
وسيبعث عملاقاً أصلب»
والقاتل مقتول يوماً
مادام الثأر له مطلب
والحق سيعرف صاحبه
ماعاش لأحطار يركب

للمعلومية :

حقوق المرأة في شريعة حمورابي

إعداد : زكية رمضان سعيد

لقد اتسم موقف شريعة حمورابي من المرأة بقدر غير قليل من العدل والإنسانية (في ذاك الوقت).

فقد وضعت هذه الشريعة قيوداً على تعدد الزوجات :

فقضت بمنع الزوج من اتخاذ زوجة ثانية إلا لأحد الأسباب الثلاثة الآتية :

السبب الأول : أن تكون الزوجة قد دأبت على الخروج والتصرف بحمق، مضيعة بيتها، ومصغرة شأن زوجها، وليس على الزوج عندئذ أن يستعمل هذه الرخصة قبل إدانة الزوجة بواسطة القضاء.

السبب الثاني : أن تكون الزوجة عاقراً، لكن إن أعطت الزوجة زوجها جاريتها لكي ينجب منها أبناء، وأنجب بالفعل منها أبناء لم يجز له اتخاذ زوجة ثانية.

أما (السبب الثالث) فهو مرض الزوجة الذي ينهكها ويجعلها غير قادرة على القيام بالشؤون الزوجية..

كذلك سعت شريعة حمورابي إلى كفالة أسباب العيش للمرأة المطلقة، فألزمت الرجل –إذا طلق زوجته التي أنجبت له أولاداً– أن يتخلى لها وأولادها عن نصف ثروته وبعد أن تربي أولادها تحصل من هذه الأموال على نصيب مماثل لما يحصل عليه كل منهم، وإذا لم تكن الزوجة قد أنجبت أولاداً كان على الزوج أن يعطيها نقود طلاق تعادل قيمة صداقها إذا كان الزواج قد اقترن بصداق معين، وإذا لم يكن الرجل قد دفع لزوجته صداقاً ألزم بأن يدفع لها عند طلاقها مبلغاً معيناً يتفاوت مقداره تبعاً لمكانة الزوج الاجتماعية.

ولقد حرمت على الزوج أن يطلق زوجته المريضة أبداً وألزمته الانفاق عليها طيلة حياتها..

كذلك فإن الرجل لابد بأن يوصي لزوجته ببعض أمواله، وإذا حدث ولم يوص الزوج – لسبب أو آخر– بشيء من ماله لزوجته كان لها رغم ذلك نصيب من تركته، وفضلاً عن حق الأرملة في استرداد الأموال التي حصلت عليها من أبيها بمناسبة زواجها، جعل القانون لها حقاً في الحصول من تركة زوجها على قدر من المال يعادل قيمة ما حصلت عليها من والداها، وللأرملة أن تستمر في الإقامة في بيت زوجها طيلة حياتها، وليس لأحد أن يخرجها منه، وقد يحدث أن يرغب أبناء الميت في الحصول على البيت للتصرف فيه كما يحلو لهم وقد يعمد الأبناء تحقيقاً لأهدافهم إلى مضايقة والدتهم لحملها على مغادرة البيت لذلك فإن المشرع البابلي واجه ذلك بمعاقبة الأبناء واستمرار إقامة الزوجة في بيت زوجها.

الجـــــار

كتبته : فاطمة الهمالي

عرفنا الجار منذ أن كنا صغاراً وعرفنا أيضاً قيمته التي تدفعنا دائماً لاحترامه واحترام حقوقه .. ووصينا باحترامه من خلال ديننا الإسلامي الحنيف ووصايا جبريل لسيدنا محمد –عليه الصلاة والسلام– مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت بأنه سيورثه..

وكان دائماً والدانا يحدثاننا عن قيمة الجار وعن أحاديث الرسول ووصايا جبريل له بالجار فأحببنا هذا الجار حباً كبيراً لانفرق بين أحد منهم كلهم أهلنا هكذا عشنا ونحن صغاراً..

وكانت ألعابنا ونحن صغار جماعية في شوارعنا الضيقة والرحبة بأهلها وكانت لنا أغانٍ جماعية جميلة نحفظها كلنا وللاولاد ألعابهم وهذه الألعاب نجيدها ونعرف مواسمها جيداً من (النقيزة إلى الخمّيسة)...

وإن حدث خلاف بيننا يكون أحد الجيران الحكم فيه ونرضى جميعاً بكلامه ونعود للعب من جديد .. هذه الألعاب الجماعية التي علمتنا عديد المهارات منها حب الآخر وحب الجماعة والتسامح وحسن الكلام والتركيز...

لم نعلمها اليوم ألعاب أولادنا الإلكترونية المعنفة والصاخبة والمسدسات المزعجة علاوة على الألعاب الصناعية الأخرى التي يلعبها الطفل بنفسه في حجرته لأكثر من 10 ساعات فتجعله في عزلة كاملة عن غيره من الأطفال ليصبح بالتالي عنيفا وعصبيا ومزعجا لكل من حوله..

ولم تكن لأولاد جيرانه الذين تبعده عنهم خطوات أي دور لأن كلاهما في بيته وحجرته المجهزة وحتى وإن رغب أحدهما

في مرافقة والدته أثناء الزيارات الاجتماعية –إن حدثت– والقصيرة جداً يشعر هذا الطفل ووالدته بأنه غير مرغوب بالأطفال أصلاً ويظل يلاحق بعيون أصحاب البيت لعل وعسى أن يكسر بعض تحفهم وأثاثهم الصيني سريع الكسر الذي يكلف المشتري المال عند شرائه ويكلف المال لعاملة النظافة التي تأتي أسبوعيا لتنظيف هذا الأثاث ..

فيعود هذا الطفل لبيته الكبير الموصد بأبواب حديدية كبيرة محكمة الإقفال وهكذا أبواب الجيران جميعاً بالرغم من قرب المسافة بينهم في الشارع الواحد..

ولذلك بعد الجار وغير الزمان قيمة هذا الجار فأصبح أكثرنا يأمل بأن لايرى جاره خاصة فترة الصباح الباكر كل في سيارته يتحاشى بأن يراه جاره ليطلق عليه كلمة صباح الخير..

فهل يا ترى ننمي في أولادنا الأجيال القادمة حب الجار وتحيته واحترامه واحترام حقوقه وبأنه ذو قيمة مقدسة لا يجب المساس بها .

وبحب الجار يقوى المجتمع وتقوى علاقاته الاجتماعية بعضها ببعض بما ينعكس بالتالي على الدولة والأمة بأكملها.. وقد نظمت قصيدة بالعامية عن الجار :

طقيت بابك يا جويرة ردي
بنسأل عليك وبنقول كيف الحال
بابي في بابك كيف الوخية عندي
وقال النبي نوصيك سابع جار
غبت علي وصوت الصغار مهدي
شغلتيه فكري وخاطري والبال
طلي علي وتفضلي تتغذي
ردوا حياة الأهل كيف زمان
مش كل جار بابه عليه مسدي
وكلمة صباح الخير ما تنقال
قالوا التطور والعولمة هكي تبي
معاد موضة الجار يعرف جاره
نعشوا اغراب وجيران حدك حدي
نلقاك قبل الأهل في الأكدار
اخترتك اوخية بخاطري وبودي
ما لقيت منك كلمة القيل والقال
لا تفتني ولا ساس البيوت تهدي
خيار الرفق ما تقدري بمال
زي الذهب محال يوم يصدي
متين معدنه ما هو كي الفخار
ادوم عشرتك يا جويرتي وما تعدي
ولاتهجري ولاتفارقي المكان
ونسة أيام ياجارتي ونسجله بالعدي
ويا سعد من فيها أوفى الأقدار.

wondershare™

■ حوار : هشام الصيد

للوقوف على المشاكل التي تعترض سير العمل فيها ..

رئيس جهاز الشرطة القضائية يتفقّد مؤسسات الإصلاح والتأهيل بالمنطقة الشرقية

العدالة

قال عقيد محمد بشة رئيس جهاز الشرطة القضائية عقب الزيارة التي قام بها للمنطقة الشرقية مؤخراً رفقة وكيل وزارة العدل السيد وائل نجم، ومديري الإدارات بالجهاز وقف خلالها على احتياجات مؤسسات الإصلاح والتأهيل بالمنطقة .. من خلال زيارتنا التي استمرت لعدة أيام قمنا بتفقد مؤسسة الإصلاح والتأهيل «الكويفية» بمدينة بنغازي التي تضم أكثر من 1200 نزيل متهمين في قضايا مختلفة حيث وضعنا العاملين بها في صورة الصعوبات التي يواجهونها على مختلف الأصعدة، وتم تشكيل لجان عمل لمتابعتها وإصدار التعليمات لتذليل بعض الصعاب التي تعرقل سير العمل بصورة مباشرة بالإضافة إلى زيارتنا لباقي المؤسسات الإصلاحية بالمنطقة ومنها مؤسسة «قرينادة» التي تضم 270 نزيلاً ووضعت الحلول اللازمة لتفادي الصعوبات التي تواجه سير العمل فيها ومنها توفير كل احتياجات مؤسسات المنطقة الشرقية من سيارات وأثاث مكتبي وتجهيز عنابر النزلاء حيث تم تكليف عدة شركات تموين لتقديم وجبات ذات مواصفات جيدة حلت محل الشركات السابقة التي تلقينا حولها عديد الشكاوى من مديري المؤسسات والنزلاء لعدم التزامها بشروط العقد المبرم مع إدارة الجهاز .

مشيراً للحلول التي وضعها رفقة فريق العمل خلال الزيارة متمثلة في ضرورة توفير سيارات حديثة لنقل النزلاء لعرضهم على النيابات المختصة وتأمين وصولهم إليها وزيادة فرق الحماية المرافقة لها حتى لا تتعرض للمضايقة من قبل الخارجين على القانون الذين يسعون لإطلاق سراح بعض النزلاء .. لافتاً إلى الإجراءات الاحترازية التي أتخذت من قبل إدارة الجهاز لتأمين المؤسسات إلى جانب العناصر البشرية المؤهلة من أعضاء الجهاز والثوار منها تشكيل لجان مختصة لتوقيع عقود مع شركات متخصصة لتوفير كاميرات مراقبة في الداخل والخارج بجميع مؤسسات الإصلاح والتأهيل التابعة للجهاز في مختلف المناطق منعاً لأي خروقات أمنية .

كما أكد على استمراره القيام بالجولات التفقدية لكل فروع الجهاز والمؤسسات التابعة له التي تتجاوز 37 مؤسسة موزعة على مختلف مناطق ليبيا ستشمل خلال الأيام القادمة سجون المنطقة الجنوبية بأكملها ومنها مؤسسة سبها الإصلاحية التي تعرضت خلال الأشهر الماضية لبعض الخروقات الأمنية أسفرت عن فرار عدد من النزلاء والعمل على تأمينها التأمين الجيد بالإضافة لتوفير كل الإمكانات المادية والبشرية لحمايتها . .

وأضاف «بشة» الذي استلم إدارة جهاز الشرطة القضائية مؤخراً بأنه لن يدخر جهداً من أجل تطوير آلية العمل بالجهاز وتأهيل العاملين به على مختلف الأصعدة .. وقال بأن توصيات ندوة تطوير مؤسسات الإصلاح والتأهيل التي عقدت مؤخراً بفندق كورنثيا بطرابلس سوف يتم تنفيذها على أرض الواقع بناءً على تعليمات وزير العدل السيد صلاح المرغني ووكلاء الوزارة التي عرضت فيها عديد الخطّط والبرامج التي من شأنها تطوير جهاز الشرطة القضائية ..

وأعلن خلال التصريح عن إقامة شراكة مع دولة تركيا في برامج الرفع من كفاءة أعضاء الجهاز لتسير جنباً إلى جنب مع الشراكة التي تربط الجهاز مع المركز الدولي لدراسات السجون في بريطانيا منذ العام 2003 وقال بأن العام 2013 سيكون عام التدريب والتأهيل لأعضاء جهاز الشرطة القضائية إلى جانب تطوير المؤسسات الإصلاحية ومنها دخول مؤسستي (الجديّدة وطرابلس المحلي) المتوقفتان عن العمل عدة أشهر لصيانة كاملة .

يذكر أن جهاز الشرطة القضائية يعد من أولى الأجهزة التي تم تفعيل العمل بها بعد تحرير ليبيا عندما تنادى أعضاء الجهاز بالعودة لسابق أعمالهم من أجل تأمين السجون نظراً لطبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد .. .

في غياب وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية ..

الندوة العليا لتطوير مؤسسات الإصلاح والتأهيل تبدأ أعمالها في طرابلس

العدالة

تحت شعار (مؤسسات الإصلاح والتأهيل .. مسؤولية الجميع) بدأت بطرابلس الندوة العليا لتطوير مؤسسات الإصلاح والتأهيل بحضور وكيل وزارة العدل ومندوبين لكل من مكتب النائب العام ومكتب الأمم المتحدة في ليبيا ووزارة الصحة والأوقاف ورئيس وأعضاء جهاز الشرطة القضائية قدمت خلالها عدداً من أوراق العمل متمثلة في دور النيابة العامة في دعم مؤسسات الإصلاح والتأهيل القاها السيد خالد عبدالسلام قنونو، وأخرى بعنوان «الشرطة القضائية الواقع والاختصاصات» إضافة لورقة مندوب وزارة الصحة التي تحدث فيها عن دور الوزارة في دعم المؤسسات الإصلاحية بالعناصر الطبية والطبية المساعدة من أجل تقديم أفضل خدمة للنزلاء منعاً لانتشار الأمراض بينهم .

وعقب كل ورقة تطارح بشتى باب النقاش الهادف والبناء للحضور الذين أدلوا بآرائهم ومقترحاتهم لتطوير آلية عمل جهاز الشرطة القضائية باعتبار مسؤولية تطويره تقع على جميع الوزارات ذات العلاقة التي تغيب بعض منها عن حضور الندوة مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية باعتبارها من الوزارات التي لها علاقة مباشرة مع الجهاز في تأهيل النزلاء ودراسة أوضاعهم النفسية والاجتماعية حتى بعد قضاء محكوميتهم ينخرطون في المجتمع كمواطنين صالحين .. وفي تصريح للصحيفة قال رئيس جهاز الشرطة القضائية إن هذا اللقاء الذي جمع بين الجهات ذات العلاقة بتطوير مؤسسات الإصلاح والتأهيل في ليبيا سوف يخرج بنتائج وتوصيات سيكون لها كبير الأثر على نفوسنا نحن أعضاء الجهاز الذين تقع على عاتقنا مهمة تأمين السجون وحماية النزلاء ومعاملتهم وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وأية جهة تقدم لنا الدعم سيكون حافزاً مشجعاً لنا من أجل تقديم الأفضل.

بوكراع ناطقاً رسمياً لجهاز الشرطة القضائية

العدالة

علمت «العدالة» من مصادر موثوقة أن عقيد محمد بشة رئيس جهاز الشرطة القضائية أصدر قراراً يُكلف بموجبه مقدم أحمد بوكراع ناطقاً رسمياً باسم الجهاز .. وبوكراع من الكفاءات الشابة وعضو في مكتب تحسين السجون ومتحصل على دورات رفع كفاءاة بالداخل والخارج وخريج كلية العلوم الاجتماعية عام 1992 وخريج أكاديمية الشرطة للعلوم الأمنية ولديه تعاون مع وسائل الإعلام المختلفة .

منظمة حقوقية ليبية تتبنى برنامج تأهيل أعضاء جهاز الشرطة القضائية

العدالة

قال مصدر مسؤول في المنظمة الليبية للتنمية وحقوق الإنسان إن وفداً من المؤسسة توجه إلى دولة تركيا خلال الأيام الماضية حيث التقى عدداً من المسؤولين في المجال القضائي ومنهم النائب العام بجهاز القضاء التركي الذي أبدى استعداد بلاده تدريب أعضاء جهاز الشرطة القضائية بعد تقديم مقترح من الجانب الليبي يشمل الاحتياجات الحالية للتدريب .

وأضاف المصدر في حال موافقة جهات الاختصاص على هذا البرنامج سيكون إضافة كبيرة لأعضاء الجهاز في تأمين مؤسسات الإصلاح والتأهيل وعرض النزلاء على النيابات والمحاكم إضافة لطرق معاملتهم وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان .. مشيراً في سياق تصريحه بأن المنظمة تقع عليها المسؤولية التضامنية وهي إحدى مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالجانب التنموي والإنساني الحقوقي وتفعيل العلاقات مع الدول الصديقة في هذا المجال .

wondershare ™

تحضيراً لمنافسات الدور التمهيدي لدوري أبطال إفريقيا لكرة القدم

الاتحاد يستعد للبنزرتي بمعسكري تركيا والبرتغال

يواصل فريق الاتحاد تدريباته الاستعدادية اليومية على ملعبه بالنادي تحضيراً لمشاركته الإفريقية المرتقبة، ويعاني الفريق من غياب ثلاثة لاعبين أساسيين بسبب الاصابة وهم (وليد الخروشي، ومحمد الصنائي، والمدافع روجيرو).. ويتوجه الفريق للبرتغال مطلع الشهر للدخول في معسكر يستمر أسبوعاً ستتخلّله ثلاث مباريات ودية.

يشار إلى أن فريق الاتحاد سيخوض في الخامس عشر من فبراير مباراة الذهاب مع فريق النادي البنزرتي ضمن منافسات الدور التمهيدى لدورى أبطال إفريقيا لكرة القدم في نسختها الجديدة وكان الاتحاد قد انهى معسكره الاستعدادي لدوري ابطال افريقيا الذي أقيم بمدينة انطاليا التركية الذي استمر لما يقرب من أسبوعين تضمن برنامجاً تدريبياً مركزاً ومباراتين وديتين الأولى جمعته مع تاراز الكازخستاني وانتهت لصالح تاراز 1 – 0 اما الاخرى فجمعته مع انطاليا سبورت وانتهت لصالح الاتحاد 1 – 0.

طواف ليبيا الدولي للدراجات في مارس المقبل

أكد الاتحاد الليبي للدراجات اقامة طواف ليبيا الدولي الرابع للدراجات الذى سيقام خلال الفترة من 4 إلى 8 مارس المقبل بمشاركة واسعة وسيتضمن الطواف خمس مراحل تبدأ من طرابلس وتنتهي أيضاً بطرابلس وتبلغ مسافة السباق 660 كيلو متراً وستكون مراحل السباق كالتالي:

المرحلة الأولى: طرابلس – طرابلس (دوران) ومسافتها 120 كم

المرحلة الثانية: طرابلس – زوارة ومسافتها 110 كم

المرحلة الثالثة: زوارة – جادو ومسافتها 150 كم

المرحلة الرابعة: جادو – غريان ومسافتها 130 كم

المنتخب الوطني للكرة الطائرة شباب يشارك في البطولة الإفريقية

يشارك منتخبنا الليبي للكرة الطائرة لفئة الشباب في بطولة افريقيا المقبلة والمقرر اقامتها بتونس في الفترة من 2 ـ 9 مارس المقبل.

وأعلنت منتخبات تونس ومصر والمغرب والكاميرون والجزائر مشاركتها في البطولة التي تعتبر مؤهلة إلى كأس العالم بتركيا في العام الحالي 2013 حيث يتأهل 4 منتخبات من هذه البطولة الافريقية الى نهائيات كأس العالم المقرر اقامتها في الفترة من 8/22 الى 1/ 2013/9 م بتركيا .. يذكر بأن المنتخب الليبي للشباب يحتل المرتبة 7 أفريقيا والمركز35 عالميا في آخر تصنيف من الاتحاد الدولي للعبة الذي صادر السنة الماضية.

الاهليان يتصدران مرحلة الذهاب لبطولة ليبيا للكرة الطائرة

اختتمت بطولة ليبيا لكرة الطائرة لمرحلة الذهاب والتي جرت منافساتها في مدينتي غريان والبيضاء . وضمت المجموعة الأولى والتي جرت بقاعة مدينة غريان فرق الأهلي بطرابلس ، النصر ، السويحلي ، الجزيرة ، التحدي طمينة والأفريقي زليطن ، فيما ضمت المجموعة الثانية والتي جرت منافساتها بقاعة مدينة البيضاء فرق الأهلي بنغازي ، الحياد ، الترسانة، الاتحاد ، التصدي . وتمكن فريق الأهلي بنغازي للكرة الطائرة من الحصول على صدارة المجموعة الثانية في مرحلة الذهاب ، بعدما سجل الفوز على كل الفرق المنافسة له في هذه المجموعة وتحصل على 12 نقطة من أربع مباريات ، تلاه فريق الترسانة برصيد 8 نقاط ثم الحياد برصيد 7 نقاط والاتحاد بثلاث نقاط وأخيرا التصدي بدون نقاط . ونجح فريق الأهلي طرابلس في تصدر المجموعة الأولى للكرة الطائرة والتي نظمت بقاعة غريان للألعاب الرياضية في الفترة من 11 ـ 15يناير الجاري بعد تصدره للنقاط بعدد 13 نقطة وبفارق نقطة وحيده عن فريق السويحلي . وذكرت مصادر بالاتحاد العام الليبي لكرة الطائرة – لمراسل القسم الرياضي بوكالة الأنباء الليبية- أن مرحلة الإياب ستقام بعد اختتام مشاركة الفرق الليبية في بطولة الأندية العربية للكرة الطائرة في دورتها الحادية والثلاثين والتي ستقام في العاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة من 3 إلى 10 فبراير المقبل 2013.

وزارة الشباب والرياضة تعتمد 11 مليون دينار كميزانية للجنة البارالمبية الليبية لعام 2013

عقدت اللجنة البارالمبية الليبية اجتماعاً موسعاً بحضور وكيلي وزارة الشباب والرياضة السيد جمعة الشوشان والسيد عوض عون، والسيد خالد الرقيبى وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ورئيس اللجنة البارالمبية الليبية وعدد من رؤساء الاتحادات واللجان الفنية ورؤساء ولاعبي الأندية المهتمة برياضة ذوي الإعاقة حيث استهل السيد جمعة الشوشان الحديث مرحباً بالحضور الذين أتوا من كافة المدن الليبية مشيداً بمجهوداتهم التي يقدمونها في سبيل الرفع من رياضة ذوي الإعاقة وقد القيت عدة كلمات من قبل الحاضرين استعرضوا فيه المشاكل والصعوبات تخص رياضة ذوي الإعاقة التي تواجه مناطقهم وتركز جل حديثهم عن الدعم المالي الذي كان غائباً طيلة السنوات الماضية وكذلك شح المعدات والأماكن المخصّصة لهذه الرياضة إضافة إلى تهميش الوزارة السابقة لهم، بعد ذلك تحدث السيد جمعة الشوشان قائلاً: الجميع يعرف ما قدمته رياضة ذوي الإعاقة للرياضة في ليبيا ولا يستطيع أحد منا أن ينسى الأرقام التي حقّقتها ليبيا في الفترة السابقة من أرقام عالمية لم تحققها رياضة غير ذوي الإعاقة رغم التهميش والإقصاء الذي تعرضت له في العهد السابق لكن العزيمة تبقى موجودة لدى رياضيين الأبطال، أما فيما يخص نظرة الوزارة لرياضة ذوي الإعاقة فقد أكد بأن الوزارة قد وضعت هذه الرياضة ضمن اهتماماتها.. مشيراً بذلك إلى المشاريع التي ستنطلق مستقبلاً والتي ستؤسس لرياضة محترفة في ليبيا .. كما أكد أن الوزارة قد خصصت ميزانية قدرها 11 مليون دينار للجنة البارالمبية.. وأيضا ستكون هنالك أكثر من 8 صالات رياضية تخص رياضة ذوي الإعاقة موزعة في كافة المناطق الليبية.. أما عن المعدات الرياضية فقد أكد بأنها لن تكون معدات باهظة الثمن وغير مجدية كما كانت عليه في السابق بل ستكون ذات مواصفات عالمية تطور من هذه الرياضة.. وعن المدن الرياضية تحدث قائلاً نحن الآن بصدد وضع مقترح بأن تكون هذه المدن الرياضية مخصصة لرياضيي ذوي الإعاقة وكذالك سيكون هناك دعم للأندية والاتحادات واللجان الفنية.

ثم تحدث السيد عوض عون مرحبا بالحضور قائلا: أنا سعيد بوجودي كوكيل وزارة بينكم خاصة وأن شريحة ذوي الإعاقة لها وجود في ليبيا حيث أننا نمتلك الفكر والعقل والنشاط ماعلينا نحن هو الدعم ووضع الخطط والبرامج. وبناء الرياضة بصفة عامة في ليبيا يحتاج إلى تكاتف جهود الجميع.

منتخب ناشئي كرة الطاولة يواصل استعداداته للاستحقاقات الدولية القادمة

يواصل منتخبنا الوطني لناشئي كرة الطاولة تدريباته بقاعة قرطبة الرياضية في معسكر داخلي، وقد ضم المنتخب (21) لاعباً من رياضيي اللعبة المتميزين البارزين من مختلف مدن ومناطق ليبيا الذين تحصلوا على تراتيب متقدمة في عدة بطولات محلية وخارجية.

ويشرف على هذا المعسكر الاتحاد العام لكرة الطاولة وخبراء ومدربون دوليون من تونس الشقيقة وهما المدرب الدولي محمد العربي، والمدرب الدولي التونسي عماد العموس من الجامعة التونسية لتنس الطاولة وذلك في إطار التعاون بين الاتحادين الليبي والتونسي للنهوض بكرة الطاولة الليبية والاستفادة من خبرات المدربين الدوليين.

وأفادت مصادر الاتحاد أن الهدف من إقامة هذا المعسكر هو الاستعدادات لبطولات المغرب العربي للعبة والبطولة الدولية لتنس الطاولة التي ينظمها الاتحاد الدولي للعبة، وكذلك البطولة الأفريقية لتنس الطاولة التي ستقام خلال شهر مارس القادم.

طائرتا الأهلي بطرابلس والسويحلي تستعدان للبطولة العربية بلبنان

يواصل فريقا الأهلي بطرابلس والسويحلي استعداداتهما في معسكرات تدريبية قصيرة للمشاركة في بطولة الأندية العربية للكرة الطائرة في نسختها الحادية والثلاثين التي ستقام في العاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة من 3 إلى 10 فبراير 2013.

وكانت قرعة الأندية العربية أوقعت الفرق العربية ضمن أربع مجموعات، حيث ضمت المجموعة الأولى فريق الأهلي بطرابلس مع فرق السيب العماني، والبشمركة العراقي، فيما أوقعت فريق السويحلي ضمن منافسات المجموعة الثانية التي ضمت فرق صحم العماني، والبوشرية اللبناني، وبرج الفاشر السوداني. وضمت المجموعة الثالثة فرق الأهلي المصري، والملكية المغربي، وكاظمة الكويتي، فيما ضمت المجموعة الرابعة فرق الصفاقسي التونسي، والساحل الكويتي، والنوار اللبناني، وغار الجنوب العراقي.

فريق الاتحاد الرياضى العسكري لألعاب القوى يشارك في بطولة العدو الريفي

يشارك فريق الاتحاد الرياضي العسكري لألعاب القوى في منافسات البطولة العربية العسكرية للعدو الريفي التي ستقام بالعاصمة السودانية الخرطوم منتصف شهر فبراير.

وكان منتخبنا الرياضي العسكري لألعاب القوى قد شارك في البطولة العربية العسكرية الخامسة التي أقيمت بالخرطوم خلال الفترة من 23 إلى 28 من شهر ديسمبر الماضي، وتحصل خلالها على القلادة الذهبية في سباق (400) متر حواجز أحرزها العداء الدولي «محمد عاشور خواجة».

كما أحرز العداء الدولي «أبوبكر القطروني» القلادة البرونزية في سباق (800) متر، فيما تحصل العداؤون «طارق حسن» و«علاء الجورني» و«أبوبكر القطروني» و«محمد خواجه» على القلادة البرونزية في سباق التتابع 4 في الـ(400) متر.

ومن المنتظر أن يحقق عداؤو الاتحاد العسكري نتائج ايجابية في هذه البطولة.

wondershare™

لعنة الكرسي

زكية رمضان سعيد

يتبادر لذهن قارىء العنوان أنه عنوان لأسطورة من الأساطير القديمة (التي أعشقها)، أو أنها رواية من نسج خيال أحد المصابين بـ(هلع الكتابة)، أو اسم (غير منطقي) لأحد الأمراض غير المعروفة فحيّرت العلماء والأطباء بتلاحق وظهور أعراضها ولكن لا تشبه ما عرفوه من أمراض.

أو قد تكون عنواناً لخرافة من خرافات الجدّات (التي اختفت) مع الزمن الجميل.. (دون إطالة) ليست تلك أو ذاك أو هذي، وإنما وضع حاولنا بل قمنا بغض الطرف عنه.

بالتحديد مسألة تولي المناصب (تولي المتاعب) في أي ركن كان أو أي مجال وجد، مهما توسعت الرقعة (السلطوية) أو صغرت، إنه التهافت واللاهث خلف تولي سلطة ما والجلوس على كرسي (الإمرة) ليست رغبة في تعديل وإصلاح المعطوب، بل أمل في تحقيق مآرب ومقاصد منفعية عينية مادية، لا معنوية، هكذا أصبحت الأمور (وبكل أسف) متناسين بأنها ما هي إلا أمانة، وما أدراك ما الأمانة..؟ فلقد عرضها رب العزة والجلال على الجبال فأبين حملها، ليأتي هذا المخلوق (الإنسان) ويرتضي حملها، فهل استطاع أن يؤدي حق هذه الأمانة..؟!

كُرنا .. لأننا لم نعد نطيق ظلم الظالمين وتحكّم الجالسين (المسؤولين) المسيسين لأمور الناس وبعد أن خنقتنا روائح الفساد والرشوة والمحسوبية، وبعد أن تراءت أمامنا سنوات العمر التي مرت (هدراً) ولحقنا بآخرها لعلنا نعيد إليها الروح حتى (بإبرة مغذية) لتكون لنا أيام تذكر..

كُرنا .. لأننا لم نعد نطيق أن يتجشأ أصحاب الكروش والقروش في وجوهنا وهناك من يأكلها مغمسة بالدم..

كُرنا .. لأننا لم نعد نتحمل ذاك الذي لايفقه شيئاً يتحكم فيّ وفيك ويتولى أموراً هناك من هم أعلم بها لأننا دائماً نقول (أعطي الخبز لخبازه)..

فاضت أكبادنا من هم يحمل في داخله آلاف الهموم، وبدل أن نُجبر ونصلح المعطوب، خُرب ولم يفلح (إصلاح ما أفسده الدهر)..

يأيها (المهرولون) اللاهثون الباحثون عن المجد والسلطة والثراء، الصاعدون على جماجم البسطاء السابحون في عرق الكادحين، استيقظوا فالكرسي (دوّار) والزمن غدّار ولم يدم مجد لأحد، فأما أن يذكرك الناس بخير أو تلحقك اللعنات حتى وإن كنتَ في القبر.

إما أن تكون أهلاً للأمانة أو أتركها لمن هو أهل لها.. فلا تنظروا تحت أقدامكم .. وحاسبوا أنفسكم قبل أن تُحاسبوا..

عبدالجليل والبدعة القضائية الحسنة

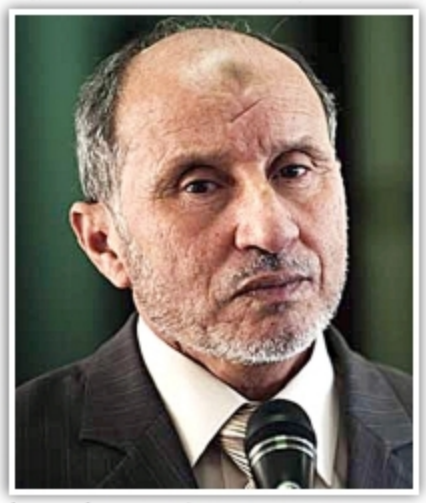

شيخنا ... مثولكَ أمام القضاء شرف عظيم لك ولبلادك ليبيا إذ يكفيك شرفاً أن مثولك أمام النيابة سن سنة قانونية حسنة مقتضاها (لا أحد فوق القانون) وهذه السنة ليست في ليبيا فحسب بل في البلاد العربية بأسرها .. كما أنك قطعت الطريق أمام الذين يلتحفون رداء الثورة فيسعون إلى تحسين أنفسهم في بروح مشيدة لا يدركها القانون!!، وحجتهم في ذلك الشريعة الثورية المقبلة !

فهنيئاً لرجل القانون الذي لا يرى في نفسه أنه محصّن ضد القضاء، وسحقاً للانتهازيين الذين رأوا في أنفسهم أنهم ملائكة الثورة المعصومون !!.

فكم ... أنتَ رائع يا شيخ مصطفى في تقلّد الأدوار الوطنية الثورية منها والقانونية .. فما عرفناكَ في بداية الثورة إلا ثائراً ضد الظلم والاستبداد فانطلقت بكم سفينة الثورة رفقة زملائكَ الربان عندما أبحرت من مدينة الشجعان مدينة الثورة بنغازي الغالية التي كانت شوكة في حلق الطغاة والتي احبها الليبيون جميعاً !

فاعترضتكم أثناء الإبحار أمواج عاتية كادت أن تخرق السفينة لتغرق أهلها لكن عناية الله كانت معكم فرعى الله سبحانه وتعالى سفينة الثورة فحافظت على توازنها على الرغم من شدة تلاطم الأمواج الغادرة إلى أن وصلت بكم إلى ميناء عروس البحر طرابلس الحرة عندها وطأت أقدامكم أرضاً كانت مرتعاً لظاهرة صوتية قذافية! !، توعدت الليبيين بالويل والثبور.

تنفس الليبيون الصعداء من هول طاغ دمر البلاد والعباد.

نزل على عاصمتنا الأبدية جسماً سياسياً جديداً كان محملاً على ظهر سفينة الثورة وهو المجلس الانتقالي الذي هو بمثابة الترياق الذي طرد فيروساً جماهيرياً كان مستفحلاً في جسم ليبيا فبدأ أعماله بما فيها من مساوئ ومحاسن إلى أن حل محله جسم آخر أسموه الليبيون (المؤتمر الوطني العام) كثمرة تأسيسية أفرزتها أصابعهم المضمخة بحبر الانتخاب .

بعدها.. رجع المستشار مواطناً عادياً إلى مدينة البيضاء مسقط رأسه وبيئته القضائية التي تذوق فيها علم القانون والقضاء معاً.

وإذ.. انتهى التثوير وتحرّرت ليبيا من طاغية العصر ها هو المستشار يطل علينا من جديد عبر نافذة أخرى وهي نافذة القانون التي يجب أن تفتح لتراقب الثورة والثوار ... في الوقت الذي اعتقد فيه أشباه الثوار انهم مبجلون وأنهم طبقة من الطراز الأول في ليبيا فأصبحوا أشبه ما قد شاهدناه في جماهيرية العقيد المزعوم ثورجية وأفراداً ممتشقين السلاح غرتهم العزة الثورية بالإثم .

ويبدو أن سباباتهم الفت على الزناد بعضهم كمجرمين داسوا على الزناد فتحوا حنفية الدم الليبي فسالت انهاراً من دماء الأبرياء وبعضهم الآخر لم يدس الزناد إنما تأهب لذلك تهديداً ووعيداً للحكومة الشرعية المنتخبة .

انطلاقاً من ذلك هل ... يا ترى يتعظ هؤلاء الثورجيون بعدما اذاقهم السيد المستشار علقماً قضائياً شديد المرارة على حلوقهم.

كل ما يتمناه المرء أن تحيا ليبيا الغالية حياة دستورية جديدة تصان فيها كرامة الإنسان وآدميته وينعم فيها الليبيون بالحرية والعدالة والمساواة.

وليعلم الجميع أن الثورة هي كيان ظرفي مؤقت لازالة الحكومة المستبدة بشعبها أو بالأحرى هي مخاض ثوري مؤقت لولادة دولة القانون والمؤسسات .

وأخيراً يبقى للشيخ عبدالجليل شرف وضع حجر الأساس لمبدأ عام يقضي بأن لا أحد فوق القانون في ظل دول القانون .

والسؤال :

هل سنرى هذا المبدأ مفعلاً في ليبيا الجديدة أم سنسعى جميعاً إلى بناء نصب تذكاري بهذا المبدأ وسنسميه غصباً عن الجميع باسم (مبدأ عبدالجليل) ليخلد في ذاكرة الثورة للأجيال القادمة .. فشكراً مرة أخرى عبدالجليل.

العدالة
صحيفة شهرية تصدر عن الإدارة العامة للعلاقات بوزارة العدل

هاتف - 0214808226
بريد مصور - 0214809830

إخراج وتنفيذ
قسم الشؤون الفنية بالصحيفة

طبعت بمطبعة
دار الوفاء

wondershare™